



DCAF 25
YEARS

آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة للأراضي الفلسطينية المحتلة

قبل وبعد وقف إطلاق النار

2025



آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة للأراضي الفلسطينية المحتلة

قبل وبعد وقف إطلاق النار

2025

حول مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

يكرّس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن جهوده لتحسين الأمن في الدول ولشعوبها ضمن إطار من الحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي. ساهم المركز منذ تأسيسه في عام 2000 في تعزيز استدامة السلام والتنمية من خلال مساعدة الدول الشريكة، والجهات الدولية الداعمة لها لتحسين حوكمة قطاع الأمن من خلال إجراء إصلاحات شاملة وتشاركية. ينتج المركز مواد معرفية مبتكرة، ويعزز المعايير والممارسات الفضلى، ويقدم المشورة القانونية والسياساتية، ويدعم بناء القدرات لأصحاب المصلحة في قطاع الأمن من الجهات الحكومية وغير الحكومية. وبفضل وجوده في أكثر من 70 دولة وعمله في 16 مكتب في أربع قارات، بما في ذلك مكنتين في الشرق الأوسط، يتعاون المركز مع شركاء محليين ودوليين لتحسين حوكمة قطاع الأمن لديهم من خلال مناهج شاملة وتشاركية تستند إلى المعايير الدولية والممارسات الفضلى.

شكر وتقدير

يتقدم مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بالشكر لوزارة الخارجية النرويجية على دعمها السخي في تمويل إعداد هذه الورقة البحثية.

ملاحظة

جميع الأرقام الواردة في هذا التقرير دقيقة اعتبارًا من تاريخ مصادرها، وأحدثها يعود إلى أبريل/نيسان 2025. هذه الأرقام متغيرة وقابلة للتغيير بمرور الوقت.

المؤلفون

يوهانس ساورلاند
إيمان رضوان
باتريشيا فالنسيا غاليغو
إيما بيرنز

حقوق الطبع والنشر

يشجع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على استخدام هذه المطبوعة وترجمتها ونشرها. يُرجى عدم تغيير محتوى التقرير، مع ذكر المصدر أدناه عند الإشارة إليه.
الإشارة إلى التقرير كما يلي: ساورلاند، ي.، رضوان، إ.، غاليغو فالنسيا، ب.، و بيرنز، إ. (2025) جنيف: مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن .

التصميم

جاك رباح

النشر

نُشر عام 2025 بواسطة مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن - جنيف

رقم الايداع الدولي: 978-92-9222-791-3

المحتويات

4	المُلخَص التنفيذي.....
7	مقدمة
8	تحديد آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة
9	المنهجية
10	النطاق
11	هيكلية الورقة البحثية
12	1. التحديات الأمنية للفلسطينيين في قطاع غزة
12	النتائج الرئيسية
14	ما الذي يجب أن تتضمنه آليات حوكمة الأمن المؤقتة؟
17	2. استعراض لسيناريوهات الحوكمة في غزة بعد الحرب:
17	السيناريو الأول: عودة السلطة الفلسطينية من جانب واحد إلى غزة
19	السيناريو الثاني: احتلال عسكري إسرائيلي مُطول
20	السيناريو الثالث: حكم فلسطيني مشترك من خلال لجنة تكنوقراطية
21	السيناريو الرابع: نشر تحالف دولي
23	الاستنتاج
24	3. نحو بديل واعد: دمج التدخل الدولي مع آليات الأمن المحلية
24	النطاق والفكرة الأساسية
24	اعتبارات أساسية
26	المرحلة الأولى: قبل وقف إطلاق النار
27	المرحلة الثانية: الفترة التحضيرية التي تلي وقف إطلاق النار مباشرةً (~السنة الأولى)
31	المرحلة الثالثة: إعادة الإعمار والانتقال السياسي على المدى المتوسط (~ السنة الثانية - السنة الرابعة)
35	4. تقييم آلية الحوكمة الأمنية المؤقتة لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن
38	الاستنتاج
39	المراجع

الملخص التنفيذي

تقدم هذه الورقة البحثية التي أعدها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مساهمة تحليلية وفنية في النقاش الدائر حول الترتيبات الأمنية المستقبلية في قطاع غزة. وبلاستناد إلى البحث الميداني، والتجارب المقارنة لما بعد الصراع، والممارسات الدولية الفضلى، تُقدم الورقة إطارًا عمليًا لإثراء النقاش حول الأمن والاستقرار المؤسسي في سياق سياسي مجزأ ومتقلب.

السيناريوهات الحالية: نقاط القوة والضعف

تستعرض الورقة أربعة سيناريوهات يتم نقاشها على نطاق واسع حول حوكمة غزة بعد الحرب، وذلك وفقًا لخمسة معايير رئيسية: الشرعية الشعبية، واحتمالية وجود عوامل معرقة، والقدرة الأمنية، والاستجابة للاحتياجات الأمنية، وما إذا كانت ستوفر مسارًا نحو استقرار طويل الأمد.

السيناريو الأول: عودة أحادية الجانب للسلطة الفلسطينية: يتوخى هذا السيناريو نشر قوات أمن تابعة للسلطة الفلسطينية واستعادة السيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية. وتطرح مقترحات مثل «مفهوم أمن غزة لما بعد الصراع» الذي أعده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OSC) نشر 3000 عنصر من أفراد الشرطة الفلسطينية في غزة على سبع مراحل. على الرغم من فائده في إعداد عناصر السلطة الفلسطينية، إلا أن العودة دون موافقة الفصائل الفلسطينية الأخرى أو إحياء العملية الديمقراطية ستفتقر على الأرجح إلى الشرعية وستواجه مقاومة. وبالنظر إلى الوضع الحالي في غزة، ستحتاج قدرات السلطة الفلسطينية أيضًا إلى مزيد من التعزيز.

السيناريو الثاني: احتلال عسكري إسرائيلي مطول: يعكس هذا السيناريو النوايا المعلنة للحكومة الإسرائيلية، ويستلزم سيطرة متوسطة إلى طويلة المدى على غزة من خلال الوجود العسكري والممرات المحصنة وتوزيع المساعدات خارج قنوات الأمم المتحدة. إن الاحتلال العسكري لقطاع غزة ينتهك القانون الدولي، ويتجاهل الاحتياجات الأمنية للفلسطينيين، وسيزيد من ترسيخ ديناميكيات الصراع.

السيناريو الثالث: الحوكمة الفلسطينية المشتركة عبر لجنة تكنوقراط: استنادًا إلى خطة جامعة الدول العربية، يقترح هذا السيناريو تشكيل لجنة مؤقتة صغيرة من التكنوقراط تعمل تحت مظلة السلطة الفلسطينية لمدة ستة أشهر. وبينما قد يكون هذا بمثابة عنصر مفيد لحوكمة مؤقتة، فإن فترة الانتقال القصيرة لا تترك مجالًا لإحياء الديمقراطية الفلسطينية أو بناء توافق وطني.

السيناريو الرابع: نشر قوات دولية أو إقليمية: تدعو إليه جهات فاعلة مثل الإمارات العربية المتحدة، ويتضمن هذا السيناريو تحالفًا دوليًا لتحقيق الاستقرار في غزة. وبينما قد يُمكن هذا السيناريو من إعادة الإعمار السريع ومعالجة نقص قدرات السلطة الفلسطينية، إلا أنه يتطلب موافقة فلسطينية واسعة، ويجب أن يتجنب تصورات بفرض خارجي، ولا يمكن أن يحل محل الحوكمة التي يقودها الفلسطينيون.

آليات حوكمة الأمن المؤقتة التابعة لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

بالاستناد إلى العناصر القيّمة للمقترحات الحالية، تُقدّم هذه الورقة مفهوم لآليات حوكمة الأمن المؤقتة (ISGMs): وهي ترتيبات مؤقتة وقابلة للتكيف لمنع فشل الحوكمة، واستعادة الاستقرار الأساسي، وتهيئة الظروف لإعادة الإعمار والانتقال السياسي. وتسترشد آليات حوكمة الأمن المؤقتة المُطوّرة بستة مبادئ:

1. دمج حوكمة الأمن في مرحلة التعافي المبكر
2. التمييز بين الأجهزة الأمنية ذات الصلاحيات العسكرية والمدنية للسلطة الفعلية
3. البناء على هياكل الحوكمة المحلية والأمن القائمة ذات التوجه المدني
4. وضع المساعدات الإنسانية في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام
5. ربط إعادة الإعمار بإصلاح السلطة الفلسطينية وبناء التوافق الوطني
6. دمج تعافي غزة بالهدف الأوسع المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية والوحدة المنطقية

المرحلة الأولى - قبل وقف إطلاق النار: منع انهيار الحوكمة وتخفيف الأزمة الإنسانية

الهدف: منع حدوث فراغ كامل في الحوكمة، وتخفيف الأزمة الإنسانية، والاستعداد للمراحل اللاحقة.

الإجراءات المقترحة:

- تقديم الدعم الفوري للهيكل المحلي القائمة والعاملة (الشرطة المدنية، والدفاع المدني، والبلديات، ولجان الطوارئ) التي حافظت على بعض النظام العام.
- ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بقيادة الأمم المتحدة (وخاصة من خلال الأونروا).
- تعزيز استراتيجيات الحماية المجتمعية وإنشاء مناطق إنسانية آمنة.
- توفير المعدات اللازمة بشكل عاجل للدفاع المدني لتمكينه من تنفيذ مهمته في حماية المدنيين.
- على الرغم من ضرورتها، لا يمكن لهذه التدابير أن تحل محل وقف إطلاق النار أو تحقيق استقرار طويل الأمد.

المرحلة الثانية - السنة الأولى تقريباً بعد وقف إطلاق النار: تحقيق استقرار فوري

الهدف: إنشاء آلية حوكمة فلسطينية شرعية لاستقرار الأوضاع الأمنية والإنسانية، وإتاحة الوقت للإصلاحات وبناء توافق وطني قبل عودة السلطة الفلسطينية.

الإجراءات المقترحة:

- إنشاء لجنة غزة الفنية (TGC) محددة المدة والصلاحيات، تتألف من 11-15 تكنوقراطياً مستقلاً (غالبيتهم من غزة)، تحت سلطة السلطة الفلسطينية، للإشراف على الإدارة المدنية في غزة وإدارة قوات الأمن.
- نشر بعثة غزة الدولية (GIM) مدعومة أو بقيادة الأمم المتحدة، محددة المدة والصلاحيات، بناءً على موافقة السلطة الفلسطينية، ويفضل أن يتم ذلك بعد اتفاق أوسع بين الفصائل. ينبغي أن تدير بعثة غزة الدولية مهاماً أمنية متخصصة: مراقبة الحدود، وتهدة التوتر مع إسرائيل، وإزالة الألغام، وتدريب قوات الأمن.

- دمج موظفي السلطة الفلسطينية الغائبين، ومتطوعي المجتمع المحلي، والمجندين الجدد في قوات الشرطة المحلية والدفاع المدني القائمة.
- إنشاء آلية إعادة إعمار محايدة لا تخضع للسيطرة الإسرائيلية أو الفلسطينية.

المرحلة الثالثة - من السنة الثانية إلى السنة الرابعة تقريبًا: الانتقال إلى حوكمة فلسطينية موحدة

الهدف: نقل السلطة من لجنة غزة الفنية إلى سلطة فلسطينية تم اصلاحها ولها شرعية ديمقراطية، تقوم بتوحيد غزة والضفة الغربية مع التركيز على جهود إعادة الإعمار والإصلاح.

الإجراءات المقترحة:

- إجراء انتخابات في السنة الثانية، مما يُمكن حكومة السلطة الفلسطينية المنتخبة حديثًا من تولي السلطة في غزة وحل المجلس التشريعي الانتقالي، مما يُمثل توحيد لهياكل الحكم في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.
 - سحب قوات الاحتلال الإسرائيلي من غزة بحلول نهاية السنة الرابعة، ونقل جميع المسؤوليات المتبقية إلى السلطة الفلسطينية.
 - تنفيذ إعادة إعمار شاملة كفرصة لإعادة البناء بشكل أفضل.
 - دمج مؤسسات الأمن والعدالة في غزة في إطار موحد وإعادة تشكيلها كقوى مجتمعية غير سياسية.
 - إعادة تفعيل خدمات العدالة من خلال مزيج من المحاكم القائمة، وآليات حل النزاعات البديلة، والمنصات الرقمية، مع تقديم خيارات بديلة للعقوبات.
 - تنشيط سبل العيش من خلال دعم الشركات المحلية، وخلق فرص العمل، واستعادة الزراعة لتمكين الأسر من استعادة الاكتفاء الذاتي، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب.
 - إنشاء آليات العدالة الانتقالية والتعويض لاستعادة الكرامة لكل الضحايا.
- في حين يوفر الجدول الزمني المقترح للمراحل الثلاث مرجعًا مفيدًا، إلا أنه يجب أن يبقى مرن ومتجاوب مع الديناميكيات السياسية والأمنية المتطورة.

المضي قدمًا

يربط نهج آلية الحوكمة الأمنية المؤقتة التابع لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن الاحتياجات الإنسانية والأمنية العاجلة بالهدف طويل الأجل المتمثل في بناء نظام سياسي فلسطيني موحد وشرعي وديمقراطي. كما تُعالج هذه الآليات أوجه القصور في الشرعية من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات في الوقت المناسب على أن لا تكون مستعجلة، والحد من مخاطر عوامل معرقة من خلال ترتيبات شاملة وإصلاحات محلية، وبناء القدرات من خلال الجمع بين الخبرات المحلية والدولية، والحفاظ على مسار واضح نحو السلام المستدام وإقامة الدولة. ينبغي أن تبدأ هذه الجهود دون تأخير، حتى قبل وقف إطلاق النار الرسمي، بالتكامل مع الجهود الجماعية للجهات الفاعلة الدولية الأخرى وتفكيكها الاستراتيجي بشأن المضي قدمًا في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة ككل.

منذ اندلاع حرب غزة في تشرين الأول 2023، واجهت الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، تدهورًا حادًا في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

شهدت الضفة الغربية تصعيدًا حادًا، اتسم بتكثيف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، والافتحامات العسكرية شبه اليومية، والاعتقالات الجماعية، والتهجير القسري واسع النطاق. وفي الوقت نفسه، تواجه السلطة الفلسطينية أزمات سياسية ومالية عميقة، تفاقمت بسبب الانقسامات السياسية الفلسطينية الداخلية وتراجع ثقة الجمهور. وقد أدى حجب إسرائيل للإيرادات الفلسطينية إلى تآكل قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات. ويمكن القول إن هذه الديناميكيات مجتمعة تدفع الضفة الغربية إلى مفترق طرق حرج، حيث يهدد العنف وانعدام الأمن والتفتت السياسي وفقدان القدرة على الحكم آفاق السلام ويقوض بشكل خطير جدوى حل الدولتين.

إن الوضع في قطاع غزة، الذي يبلغ عدد سكانه 2.4 مليون نسمة، هو وضع أزمة شديدة¹. حيث قُتل أكثر من 60 ألف فلسطيني؛ ودُمر ما يقدر بنحو 66 في المائة من جميع المباني؛ وتعرض أكثر من 80 في المائة من البنية التحتية الأساسية لأضرار جسيمة². وقد أصبحت الظروف الإنسانية كارثية، مع تقارير عن الجوع وسوء التغذية، ونقص حاد في المياه، وأزمة صحية مستمرة. كما أفادت التقارير أن حوالي 95 في المائة من الفلسطينيين في قطاع غزة نازحون داخليًا وسط تدمير للمنازل والمستشفيات والعيادات والطرق والبنية التحتية الأخرى. وإلى جانب محدودية الوصول إلى الغذاء، لا يزال البقاء على قيد الحياة تحديًا يوميًا. وبعيدًا عن الأزمة الإنسانية المباشرة، خلفت الحرب أيضًا فراغًا سياسيًا وأمنيًا عميقًا، دون وجود خارطة طريق واضحة للحكومة والأمن وإعادة الإعمار.

ولرسم مسار للمضي قدمًا، حددت السلطة الفلسطينية ومختلف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية خططًا للحكومة المستقبلية لغزة. وتشمل هذه الخطط مقترحات لقطاعي الأمن والعدالة، تركز في الغالب على ترتيبات الحوكمة طويلة الأجل والإصلاحات المؤسسية. وفي حين أن المناقشات حول الحوكمة طويلة الأجل في غزة ضرورية، إلا أنه يظل من الضروري تنفيذ تدابير انتقالية ملموسة يمكن لها أن تحسن حياة الفلسطينيين في غزة على الفور، وتستعيد الاستقرار الأساسي، وتساهم في الأمن الإقليمي. من المرجح أن يُلبى تطوير وتنفيذ آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة الاحتياجات الملحة، مع إرساء أسس الاستقرار طويل الأمد، وإعادة توحيد الأرض الفلسطينية المحتلة في نهاية المطاف في ظل مؤسسات فلسطينية شاملة وخاضعة للمساءلة، ومتجذرة في مبادئ الحكم الرشيد. ولاستكشاف إمكانية تطبيق آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة في هذا السياق، أجرى مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مشاورات وأبحاثًا منذ تشرين الأول 2023، وتمويل من وزارة الخارجية النرويجية منذ نيسان 2024، في إطار مشروع «التكيف مع التحول الجذري: رسم الملامح لتحسين توفير الأمن والحوكمة للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة».

1 الأونروا، 2025

2 معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، 2025

تحديد آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة

في ظل الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة، من الضروري تطوير مناهج لتوفير الأمن للفلسطينيين في قطاع غزة، مثل آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة المقترحة في هذه الورقة. يفهم مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن هذه الآليات على أنها ترتيبات مؤقتة مصممة لسد الفجوة بين حالة تتسم بأزمة عنيفة وانحيار مؤسسي، نحو حوكمة سلمية وشاملة وديمقراطية. في سياق الحرب والتعافي الفوري بعد الحرب، ينبغي أن تساعد آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة في التخفيف من حدة مشاكل حوكمة الأمن الأكثر خطورة والحفاظ على السلامة الأساسية.

وعلى المدى الطويل، تضع آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة الأساس لعملية انتقال سياسي منظم وإعادة إعمار وتنمية. وبالتالي، فهي جزء من عملية تكامل انتقالي أوسع تسعى إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الأمنية الفورية ومتطلبات التنمية طويلة الأجل. وعند تطبيقها بنجاح، يمكن لهذه الترتيبات أن تخلق وتحافظ على «نمط ثبات» يحسن حياة الناس. وإن تم تصميمها بعناية في الواقع يمكن لآليات الحوكمة الأمنية المؤقتة أن تقلل من الفراغ الأمني أثناء الحرب وفي المراحل الأولى من وقف إطلاق النار - قبل التوصل إلى اتفاق سلام رسمي.

هذا ويمكن تقسيم مفهوم آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة إلى مكونات أساسية لفهمه بشكل أفضل،:



مؤقت / انتقالي

فترة انتقالية محددة زمنياً يتم خلالها إنشاء هياكل حوكمة وأمن مؤقتة أو خاصة (مُنشأة لأغراض محددة) بهدف خلق استقرار لسياق يشهد أزمة عنف أو انهيار مؤسسي.



الأمن

مفهوم يتمحور حول الإنسان ويعتمد على الحوكمة، يتجاوز النهج التقليدية التي تركز على الدولة في توفير الحماية. فالأمن لا يعني فقط غياب الصراعات أو التهديدات الخارجية، بل يشمل أيضاً حماية الأفراد والمجتمعات من خلال مؤسسات تتحلّى بالمساءلة والشفافية، ومتجذرة في الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون. يُعرّف الأمن الإنساني على أنه غياب لانعدام الأمن والتهديدات، أي أن يكون الإنسان حرّاً من الخوف (من الإساءة الجسدية أو الجنسية أو النفسية، أو العنف، أو الاضطهاد أو الموت) وحرّاً من الحاجة (مثل الحصول على عمل مجزٍ، أو الغذاء، أو الصحة).



الحوكمة

العمليات الرسمية وغير الرسمية، والجهات الفاعلة والقيم التي تُشكّل عملية تقديم أي نوع من المنافع العامة. يضع النهج الذي يتمحور حول الإنسان في الحوكمة حقوق واحتياجات الأفراد والمجتمعات في صلب عملية اتخاذ القرار، مسترشداً بمبادئ الشمولية والشفافية والمشاركة والمساءلة.



الآليات

ترتيبات مؤقتة لكنها منظمة مثل المؤسسات، والأطر، والإجراءات التشغيلية، ومنصات التنسيق التي يتم إنشاؤها لتوفير وظائف الأمن والحكم خلال فترة الأزمة.

الرسم البياني رقم 1: مكونات آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة

تركز آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة التي طورها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في هذه الورقة على قطاع غزة. وهي تستند إلى تحليل شامل ومنهجي للأدلة التجريبية. وتعتمد النتيجة النهائية على تحليل ثلاثي لثلاثة مصادر رئيسية للبيانات:

1. جولتان من المسوحات (عددتها حوالي 400) أُجريت في غزة، على فترتين مختلفتين: الأولى في حزيران 2024، بعد 10 أشهر من بدء الحرب؛ والثانية في آذار 2025، بعد توقيع وقف إطلاق النار وانهيائه لاحقاً.

2. مقابلات نوعية مع 68 مواطناً فلسطينياً من غزة تم اختيارهم بعناية لتمثيل شرائح اجتماعية وسياسية متنوعة من مجتمع غزة، بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الأمنية وممثلي المؤسسات العامة في الضفة الغربية وغزة، وأجريت في يونيو وسبتمبر 2024.

3. مشاورات مع التمثيل الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى موظفي وزارة الخارجية والشخصيات السياسية والأكاديميين في عواصم مصر والأردن والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 2024 وأبريل 2025.

تم تحليل البيانات الكمية والنوعية الناتجة بشكل منهجي³. تم تحليل البيانات الكمية من المسوحات باستخدام الأساليب الإحصائية، وتم تحليل البيانات النوعية باستخدام تحليل المحتوى النوعي. تم وضع النتائج في سياقها من خلال مراجعة شاملة للأدبيات الأكاديمية، بما في ذلك أدلة مقارنة من حالات مماثلة. يُسلط التحليل الضوء على ما نجح وأين ولماذا، مع مراعاة الظروف الفريدة في قطاع غزة.

3 نظرًا لتحديات إجراء البحوث في ظل ظروف الحرب، لم تسمح بياناتنا إلا باستنتاجات محدودة. ولمعالجة هذا التحدي، قمنا بالتحقق من صحة نتائجنا بمقارنتها ببيانات من مصادر أخرى، مثل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PCPSR).

تُعد هذه الورقة مساهمة تقنية وتحليلية أعدها مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن. ويلتزم المركز بجعل الدول والشعوب أكثر أمانًا من خلال أمن وعدالة أكثر فعالية ومساءلة. بخبرة تزيد عن عقدين في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعتمد مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن على مشاركته المحلية الراسخة ودعمه المؤسسي، المبني على المعايير الدولية والممارسات الفضلى.

لا تهدف هذه الورقة إلى صياغة رؤية سياسية لمستقبل الشعب الفلسطيني، بل تقدم مقترحًا تقنيًا لإرشاد مسارات تعزيز الحوكمة الأمنية الرشيدة في ظل البيئة السياسية المجزأة والمعقدة للأرض الفلسطينية المحتلة. وبينما تُركز الورقة على قطاع غزة، فمن المرجح أن تُسهم التدابير المقترحة في تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

تهدف هذه الورقة إلى توفير إطار عملي يُمكن أن يُساعد في صياغة المناقشات واعتبارات السياسات. في حين أن تقاطع الأمن والسياسة أمرٌ لا مفر منه، إلا أن هذه الورقة تبقى ضمن نطاق تحليلي وتقني، مُركزةً على الحاجة الملحة للتعامل مع السيناريوهات المُختلفة المُقترحة لمستقبل الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها. وعليه، لا تُعدّ هذه الورقة خارطة طريق سياسية، بل مساهمة في إيجاد حلول مُتجذرة في التجارب المُقارنة، والبيانات الميدانية، والمعايير الدولية، مع مراعاة السياق المحلي ودعم الملكية الوطنية.

تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام. يتناول القسم الأول التحديات الأمنية في غزة، استنادًا إلى بيانات مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن التي جمعت مباشرةً من الجهات الفلسطينية المعنية. ويحدد القضايا المحددة التي يجب على آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMS) معالجتها لتلبية الاحتياجات الأمنية للفلسطينيين. ويستعرض القسم الثاني الخطط والسيناريوهات الرئيسية القائمة لغزة ما بعد الحرب بناءً على معايير نوعية محددة. ويُفصّل القسم الثالث مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، مُشكلاً بذلك المساهمة الجوهرية للمركز، القائمة على البحث والخبرة العريقة للمركز في هذا القطاع. ويُقدم هذا القسم مجموعة من آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMS) المُصممة خصيصًا للسياق الحالي لغزة، مُكملةً بذلك الخطط القائمة. بينما يُطبق القسم الرابع والأخير معايير التقييم المُستخدمة لمراجعة الخطط الحالية لتقييم مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. ويُظهر التقييم قدرة المقترح على تقديم مسارٍ عملي وشرعي وفعال للمضي قدمًا.

1. التحديات الأمنية للفلسطينيين في قطاع غزة

في حين أنه قد يبدو واضحًا أن الحرب تُسبب مشاكل أمنية جوهرية، إلا أنه من الصعب فهم طبيعتها وتوزيعها بدقة⁴. ولتحديد التحديات وفهمها، من الضروري استنتاج نوع الأمن المطلوب، وفي أي وقت، وبأي درجة من الإلحاح، وبالتالي طبيعة وصلاحيات الجهات الأمنية الفاعلة التي ينبغي حشدتها ومتى يتم ذلك⁵. علاوة على ذلك، ينبغي أن يُبنى حجم الوجود الأمني المطلوب، لا سيما من حيث الأعداد، على توزيع انعدام الأمن. وهذا يعني أن استخلاص استنتاجات عامة حول الترتيبات الأمنية يُعدّ إشكاليًا بشكل عام، إذ يجب وضع الاحتياجات الأمنية وآليات معالجتها في سياقها، مع مراعاة المتغيرات العديدة التي قد تؤثر عليها. وفي نهاية المطاف، يؤكد هذا على أهمية آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة التي تُراعي السياق، وتُركز على الإنسان، وتستجيب للاحتياجات الأمنية وثغرات الحوكمة.

النتائج الرئيسية

غياب السلامة الشخصية والاستقرار الاجتماعي

يُعتبر انعدام الأمن الناجم عن العمليات العسكرية، وخاصةً القصف الجوي والمدفعي، التحدي الأكثر خطراً الذي يواجه الفلسطينيون في غزة. إذ أنه بحلول آذار 2025، قُتل أكثر من 50,000 فلسطيني⁶. ووفقاً للمسح الذي أجراه مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، فقد حوالي 50% من السكان فرداً واحداً على الأقل من أفراد أسرهم بحلول أيار 2024، بينما فقد 93% قريباً أو صديقاً أو جاراً مقرباً واحداً على الأقل. وبحلول آذار 2025، ارتفعت نسبة الذين أبلغوا عن فقدان أحد أفراد أسرهم إلى 60%⁷.

لقد خلقت الوفيات واسعة النطاق الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية مشاعر خوف وقلق متفشية بشأن البقاء على قيد الحياة للأفراد أنفسهم ولأفراد الأسرة المباشرين لهم. وبالتالي، فإن الغياب التام للسلامة الجسدية يحمل ضغوطاً نفسية شديدة، يعاني منها الفلسطينيون في غزة يومياً. وفقاً لدراسة أجرتها منظمة «طفل الحرب - War Child»، فإن 96% من الأطفال الذين يعيشون خلال الحرب في غزة يشعرون بأن موتهم وشيك، وأعرب ما يقرب من نصف الأطفال الذين شملهم الاستطلاع عن رغبتهم في الموت بسبب الصدمة التي تعرضوا لها⁸. توضح هذه الأرقام كلاً من تجربة الخسارة المباشرة واسعة النطاق والخوف الدائم من الموت.

النزوح القسري

يُعد النزوح ثاني أكبر انعدام للأمن يواجهه الفلسطينيون. في استطلاعنا الذي أجريناه في يونيو 2024، أفاد 83% من المشاركين بأنهم نزحوا. وبحلول مارس 2025، ارتفع هذا الرقم إلى 95%، أي ما يعادل حوالي مليوني شخص. تتوافق هذه الأرقام مع تقديرات الأمم المتحدة⁹. وبالتالي، يؤثر النزوح على جميع السكان تقريباً. فقد نزح العديد من الأفراد عدة مرات، واضطر البعض إلى الانتقال إلى مكان آخر حتى عشر مرات. وجد استطلاع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن حوالي 40% من الأشخاص الذين حاولوا العودة إلى منازلهم خلال فترة وقف إطلاق النار وجدوا منازلهم غير صالحة للسكن، واضطروا - بعد انهيار وقف إطلاق النار - إلى الفرار مرة أخرى.

4. Firchow, Funk, and Mac Ginty, 2025.

5. يستند تحليل التحديات الأمنية الملحة التي يواجهها الفلسطينيون حالياً في قطاع غزة إلى المسحين والمقابلات النوعية التي تم إجرائها.

6. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - OCHA, 2025.

7. انظر أيضاً PCPSR - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024أ.

8. بشير وشرفة، 2024.

9. الأونروا، 2025ب.

وقد أدى النزوح المتكرر إلى تفاقم الشعور بانعدام الأمن وخلق شعورًا عميقًا بعدم الاستقرار الشخصي والاجتماعي. فقد تشتتت العائلات، وتمزقت العلاقات الشخصية والاجتماعية، ووجد الكثيرون أنفسهم منقولين عدة مرات إلى بيئات مكتظة بلا مساحة شخصية وتفتقر إلى البنية التحتية أو تكون غير كافية فيها. وبالتالي، فإن النزوح ليس تهديدًا لوجستيًا وإنسانيًا فحسب، بل هو أيضًا دافع عميق للتوتر النفسي والتفكك الاجتماعي.

انعدام الأمن الغذائي والمائي

إن ثالث أكبر مشكلة أمنية يواجهها الفلسطينيون في غزة هي انعدام الأمن الغذائي والمائي. ووفقًا لبيانات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PCPSR) في سبتمبر 2024، قال 40% من المشاركين إنهم لا يملكون ما يكفي من الطعام ليوم أو يومين¹⁰. صنّف تقرير صادر عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) لشهر تشرين الأول 2024 حوالي 1.84 مليون شخص في جميع أنحاء قطاع غزة على أنهم يعانون من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بما في ذلك ما يقرب من 133,000 شخص يواجهون انعدام أمن غذائي كارثي¹¹.

يرتبط الوصول إلى الغذاء والماء ارتباطًا وثيقًا بالسياسات الإسرائيلية المتعلقة بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة أو الحد منها أو منعها. منذ 2 آذار 2025، عندما أعلنت إسرائيل فرض حصارٍ كاملٍ على المساعدات الإنسانية، تفاقم الوضع بشكلٍ كبير¹². وبتحليل بيانات آذار 2025، برز الوصول إلى الغذاء ومياه الشرب كأحد الشواغل اليومية الرئيسية للفلسطينيين في غزة، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي ينطوي عليها تأمين هذه الضروريات. في نهاية نيسان 2025، أعلنت الأونروا أن إمدادات الغذاء الأساسية آخذة في النفاد «بشكل خطير» لأكثر من مليوني شخص كانت الأونروا وشركاؤها تزودهم بها سابقًا. وبالمثل، في 25 نيسان 2025، أعلن برنامج الأغذية العالمي (WFP) أن مخزوناته الغذائية في غزة قد استنفدت تمامًا، مما ترك أكثر من 400,000 شخص يعتمدون على مساعدات البرنامج دون مصادر بديلة¹³.

اعتبارات العمر والنوع الاجتماعي والتعددية

في حين أن آثار الحرب والنزوح والحرمان تؤثر على جميع شرائح المجتمع، فإن العوامل المتقاطعة المتمثلة في النوع الاجتماعي والعمر والوضع الاجتماعي والاقتصادي تُشكل التجربة النوعية وشكل وشدة انعدام الأمن. تواجه النساء والأطفال، الذين يشكلون غالبية السكان المدنيين في غزة، مخاطر شديدة بشكل خاص ويمثلون ما يقرب من 70 في المائة من جميع الوفيات¹⁴. لقد يُتم العديد من الأطفال بسبب مقتل كلا الوالدين، و/أو إجبارهم على تحمل مسؤوليات البالغين مع افتقارهم إلى الأدوات المعرفية والعاطفية للتكيف. يواجه كل من الأطفال وكبار السن صعوبة أكبر في الوصول إلى المساعدات الإنسانية بسبب المتطلبات البدنية للطوابير الطويلة ومخاطر التوزيع الفوضوي. وقد اشتدت هذه المخاطر بعد أن تولت مؤسسة غزة الإنسانية التوزيع. كما تتعرض النساء أيضًا لزيادة في العنف المنزلي والجنسي. بالإضافة إلى ذلك، يشكل سوء التغذية والضغط النفسي مخاطر صحية جسيمة على النساء الحوامل والأمهات المرضعات. كما يعتبر الوضع الاجتماعي والاقتصادي عامل حاسم آخر. على سبيل المثال، تمكنت بعض العائلات من دفع ما لا يقل عن 5000 دولار أمريكي للشخص الواحد للعبور إلى مصر، أو استطاعت شراء أي طعام متوفر في السوق بشكل أكثر انتظامًا¹⁵.

10 PCPSR - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024 ب.

11 IPC - التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، 2024.

12 الأمم المتحدة، 2025

13 الأونروا، 2025 ج؛ برنامج الأغذية العالمي، 2025.

14 مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2024

15 فيرونيس وآخرون، 2025

تصف الشهادات تقاطع العديد من هذه الخصائص. على سبيل المثال، لا تزال النساء المسنات والأقل قدرة على الحركة - وغالبًا ما يكنّ أرامل - معزولات في منازل متضررة، وغير قادرات على الحصول على المساعدات أو الفرار إلى مناطق تُعتبر أكثر أمانًا بدون شبكات دعم. يجب أن تكون نقاط الضعف المتعددة هذه محورية في أي جهد لفهم ومعالجة احتياجات سكان غزة.

ملخص

تظهر بياناتنا اتجاه عام يُشير إلى تزايد مشاعر انعدام الأمن بمرور الوقت. عند مقارنة المعلومات من يونيو 2024 إلى مارس 2025، أظهر الفلسطينيون في غزة ميل إلى تصور الوضع على أنه يتدهور بسرعة. وكما قال أحد سكان غزة:

«نشعر بالتهديد بالموت في كل لحظة. ننتقل من مكان إلى آخر بحثًا عن الأمان، لكننا لا نجد الأمان والأمان في أي مكان يمكننا الفرار إليه. نشعر بالخوف في كل لحظة. لا يمكننا الفرار منه.»

لقد خلقت آثار الحرب والنزوح والصراع اليومي من أجل البقاء وضعًا يصفه الفلسطينيون ليس فقط بانعدام الأمن الشخصي، بل أيضًا بانقياد مجتمعي وفوضى وعدم القدرة على التنبؤ. يرتبط هذا الشعور بالانقياد ارتباطًا وثيقًا بالعمليات العسكرية وسياسات الإغاثة والسعي اليومي لتلبية الاحتياجات الأساسية. ومع ذلك، لا ينبغي فهم الطبيعة الوجودية للوضع على المستوى الشخصي والجسدي فحسب، بل أيضًا على المستويات الاجتماعية والسياسية والوطنية. يعيش الفلسطينيون هذا الوضع كشكل من أشكال التفكك المجتمعي، وغياب عميق للفاعلية والسلطة الجماعية، وتفتت رموز وهياكل المجتمع والدولة الفلسطينية. لذلك، عند سؤالهم عن معنى الأمن، أجاب الفلسطينيون بأغلبية ساحقة بالإشارة إلى جانبين: (1) الاستقرار، الذي يدل على الهدوء وبيئة مستقرة، و(2) غياب الخوف.

ما الذي يجب أن تتضمنه آليات حوكمة الأمن المؤقتة؟

يجب تصميم آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) لمعالجة التحديات الأمنية المحددة الناشئة عن حرب غزة والديناميكيات المحتملة لتداعياتها والتي تمتد إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ككل. ويتمثل المطلب الرئيسي الذي عبر عنه الفلسطينيون في أن تدعم الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية إنهاء الحرب وإرساء وقف إطلاق نار دائم - وهي نتيجة لا يمكن لآليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) وحدها تحقيقها. علاوة على ذلك، حدد الفلسطينيون الذين شملهم استطلاع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن باستمرار ثلاث مجالات تدخل ذات أولوية متساوية: (1) الوصول إلى المساعدات الإنسانية؛ (2) إعادة بناء البنية التحتية العامة والإسكان؛ و(3) استئناف عمل قوات الأمن.

وتعكس هذه الأولويات حاجة أعمق وأكثر إلحاحًا لاستعادة القدرة على التنبؤ والنظام الاجتماعي والقدرة الجماعية للمجتمع الفلسطيني. ولا يقتصر الأمر على السلامة الجسدية فحسب، بل يشمل أيضًا حماية التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية¹⁶. لذلك، يجب تصميم آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة ليس فقط لتحقيق تحسينات ملموسة في الأمن الشخصي، ولكن أيضًا لتوفير بيئة أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ وتمكينًا للحياة اليومية للفلسطينيين، بالإضافة إلى تطلعاتهم الوطنية. والتي تشمل أيضًا تمهيد الطريق لدولة فلسطينية موحدة توحد جميع أجزاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومن ثم، يجب النظر إلى آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة ليس فقط كأدوات عملية لتحقيق الاستقرار، ولكن أيضًا كجزء من استراتيجية سياسية ومجتمعية أوسع تهدف إلى إعادة بناء الشعور الجماعي الفلسطيني بالأمن والاستقرار والكرامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا وُضعت آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة ضمن المشهد السياسي المعقد الذي تشكله مواقف أطراف الصراع، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي بين فتح والسلطة الفلسطينية من جهة، وحماس من جهة أخرى.

بعبارة أخرى، يجب أن تأخذ آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة في الاعتبار حوكمة القطاعين السياسي والأمني. يتطلب التعامل مع التوتر بين الاحتياجات العاجلة قصيرة الأجل والانتقال السياسي طويل الأجل نهجًا زمنيًا. لذلك، ينبغي أن توفر آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة جدول زمني دقيق يتناول المخاوف الأمنية العاجلة مع دعم الاستقرار على المدى المتوسط¹⁷. في الجدول أدناه، يعرض مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن هذا التركيز المزدوج على الحوكمة السياسية والأمنية، مُنظمًا على طول محور زمني من ثلاث مراحل، مُحددًا ما يجب على آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) تقديمه في كل مرحلة.

الحكومة السياسية	حوكمة قطاع الأمن
منع الانهيار الكامل للحكومة: يجب أن توفر آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) قدرًا من الحوكمة وبعض مظاهر النظام الاجتماعي، وذلك لمنع الانهيار الكامل للحكومة وظهور فراغ أمني.	التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية العاجلة: يجب على آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) أن تخفف من الأزمة الإنسانية من خلال ضمان الوصول إلى الغذاء والمياه والمأوى والخدمات الصحية والصرف الصحي، ولو بمستوى أساسي. ويجب أن تُمكن الترتيبات الأمنية من توفير مساحات آمنة وضمان الوصول الآمن إلى المساعدات الإنسانية وتوزيعها.

الحكومة السياسية	حوكمة قطاع الأمن
إنشاء حوكمة مؤقتة: يجب على آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) أن تُحدد السلطة السياسية التي ستشرف على قطاع غزة على المدى القصير وذلك لمنع المزيد من التفكك السياسي. ويشمل ذلك توضيح الجهة المشرفة على اللاعبين في مجال الأمن بما في ذلك الجهات غير الرسمية.	استقرار قطاع الأمن: يتطلب استقرار قطاع الأمن تعزيز ما تبقى من الهياكل المحلية بما في ذلك مقدمو الأمن غير الرسميين الذين يمكنهم سد الثغرات في ظل غياب المؤسسات الرسمية. ويجب إدارة إدماج هؤلاء الفاعلين بعناية حتى لا يتم تفويض المؤسسات الرسمية للدولة على المدى الطويل.

الحكومة السياسية	حوكمة قطاع الأمن
الانتقال السياسي نحو حكومة موحدة، مستقرة وشرعية تستند إلى مبادئ الديمقراطية وتقرير المصير: يجب أن تُهيئ آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) الظروف اللازمة لقيام حكومة فلسطينية موحدة، شرعية، وتمثيلية في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقوم على المشاركة الديمقراطية، والاختيار الحر، والشمولية، مع تمكين السلام والاستقرار الإقليمي في الوقت ذاته.	وضع أسس لقطاع أمني طويل الأمد في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف ديمقراطي ويعمل وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة: يجب أن تُشكّل آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة خطوة انتقالية نحو قطاع أمني فلسطيني موحد يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها ويعمل تحت إشراف ديمقراطي، ووفقًا لمبادئ الحوكمة الرشيدة.

2. استعراض سيناريوهات الحوكمة في غزة بعد الحرب:

يتم حاليًا نقاش أربعة سيناريوهات افتراضية على نطاق واسع كنتائج محتملة لحوكمة غزة بعد الحرب. تمثل هذه السيناريوهات محاولات مختلفة لمعالجة التحديات السياسية والأمنية والإنسانية الملحة التي نشأت بسبب الحرب. يحل هذا القسم كل سيناريو لتقييم جدوى الخيارات المختلفة التي يقترحها حاليًا اللاعبون الرئيسيون في السياق، بناءً على معايير محددة مسبقًا، مع تحديد قيودها أيضًا.

لتقييم السيناريوهات، وضع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة خمسة معايير بناءً على الأدبيات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن (SSR) ¹⁸، بناء السلام بعد الحرب ¹⁹ وإعادة الإعمار ²⁰.

- الشرعية: هل يُنظر إلى الجهة الحاكمة المقترحة على أنها شرعية من قبل الجمهور الفلسطيني؟
- العوامل المعرّقة: هل لدى الجهات الفاعلة الرئيسية حافز أو دافع لتقويض الترتيب، وبالتالي من المرجح أن تُقوّضه؟
- القدرة: هل لدى الجهة أو الائتلاف المقترح القدرة على حكم غزة بفعالية والحفاظ على الأمن؟
- المسار نحو الاستقرار طويل الأمد: هل يُمهد الترتيب المقترح الطريق للانتقال إلى استقرار مستدام؟
- مُستجيب للاحتياجات الأمنية: هل يلبي الترتيب الاحتياجات الأمنية للسكان؟

يستند التحليل إلى أدلة مقارنة من سياقات أخرى لما بعد الصراع، وبيانات مسوحات من غزة، ومقابلات مع مسؤولين فلسطينيين وجهات أمنية. كما أنه يسترشد بالمشاورات الإقليمية التي أجراها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، بالإضافة إلى التواصل المنتظم مع أعضاء المجتمع الدولي. ويستند هذا التحليل إلى افتراض أساسي مفاده أن الأمن والعدالة والرؤية السياسية للفلسطينيين ضرورية للاستقرار والسلام على المدى الطويل، وبالتالي ستعزز أمن الإسرائيليين أيضًا.

السيناريو الأول: عودة السلطة الفلسطينية من جانب واحد إلى غزة

يتصور السيناريو الذي تفضله العديد من الحكومات الغربية عودة السلطة الفلسطينية من جانب واحد لحكم قطاع غزة، دون الحصول بالضرورة على موافقة الفصائل الفلسطينية الأخرى أو مساهمة ديمقراطية من الشعب الفلسطيني. ويشمل هذا النهج عادةً نشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وإعادة إرساء السيطرة الإدارية بقيادة فتح، وعملية إعادة إعمار مدعومة خارجيًا. وبينما يتماشى هذا السيناريو بشكل وثيق مع أجندة السلطة الفلسطينية، ويضع مسؤولية كبيرة على عاتق سلطة تواجه بالفعل تحديات في إدارة الضفة الغربية.

ويتماشى هذا النهج أيضًا مع الخطة التي وضعها في أبريل 2025 مكتب منسق الأمن (OSC)، المعروف سابقًا باسم منسق الأمن الأمريكي (USSC)، وتركز خطة OSC بشكل خاص على النشر التدريجي لـ 3000 شرطي فلسطيني مساعد لتأمين غزة على سبع مراحل، بدعم من شركات الأمن الخاصة (PSCs) وخبراء فنيين دوليين. وعلى مدى فترة يقدرها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بسنتين إلى ثلاث سنوات، من المقرر توسيع القوة إلى 5000 ضابط شرطة و5000 فرد من قوات الأمن الوطني. وفي حين أن هذا السيناريو قد يبدو جذابًا للجهات الفاعلة الدولية التي تسعى إلى نهج سريع للتعافي في غزة، إلا أنه يعاني من محدوديات شديدة فيما يتعلق بالشمول والشرعية والاستدامة.

18 موتاغادورا-يسوا، 2024؛ مصطفى، 2015؛ أنسورج وجوردون، 2020.

19 باريس، 2004؛ ماك جينتي، 2021؛ نيومان وباريس وريتشموند، 2010.

20 الكحلوت، محرر، 2024؛ إريكسون وخليخ، محرران، 2019.

ومن المرجح أن تؤدي عودة السلطة الفلسطينية دون عملية مصالحة وطنية شاملة، أو على الأقل جهود لبناء إجماع وطني، إلى إثارة مقاومة من الفصائل الفلسطينية الأخرى والمواطنين الفلسطينيين العاديين. إذا تم استبعاد أي فصيل ليس فقط من غزة ولكن من السياسة الفلسطينية تمامًا، فمن المرجح أن يعمل كعامل معرقل، وقد يؤدي إلى عودة تكتيكات المتمردين ضد قوات الأمن والموظفين الإداريين التابعين للسلطة الفلسطينية. سيؤدي هذا إلى المزيد من المظالم السياسية والعنف الداخلي. علاوة على ذلك، فإن الرأي العام الفلسطيني يعقد إعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة من جانب واحد، لا سيما في ظل غياب تفويض عام واضح. يحظى الرئيس عباس بدعم 10 في المائة فقط بين الفلسطينيين في قطاع غزة، مقارنة بـ 26 في المائة لقيادة حماس، على الرغم من أنه من المهم ملاحظة أن شعبية حماس قد انخفضت بشكل كبير في الأشهر الأخيرة²¹. ووفقًا لبيانات مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، فإن 48 في المائة من سكان غزة يؤيدون عودة مؤسسات السلطة الفلسطينية بشرط عملية إصلاح منهجية. ينبع هذا من العجز الأوسع في الشرعية الذي تواجهه السلطة الفلسطينية في كل من غزة والضفة الغربية، والذي تفاقم بسبب سنوات من الركود السياسي، وإخفاقات الحكم، وعدم القدرة على الاستجابة بفعالية لاحتياجات الشعب الفلسطيني²².

وعلاوة على ذلك، ومن حيث القدرة، فإن السلطة الفلسطينية ليست مجهزة لتولي مسؤوليات الأمن والحكم في غزة بين عشية وضحاها. في حين أن «خطة الإغاثة والتعافي المبكر في غزة» للسلطة الفلسطينية الصادرة في يناير 2025 تحدد بعض تدابير التعافي، إلا أنها تبدو غير كافية في معالجة تحديات الحوكمة الأمنية في غزة، وكذلك في سرد تفاصيل نموذج الحوكمة الذي سيتم تنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، لم تتحقق بعد جهود مكتب تنسيق الأمن لتدريب ضباط الشرطة الفلسطينية. وحتى إذا استمر التدريب، ستظل السلطة الفلسطينية تواجه تحديات هائلة في إعادة بناء مؤسسات غزة، واستعادة الخدمات العامة، والأهم من ذلك، ضمان ثقة الجمهور. يمكن للانتخابات، كما اقترح بيان القمة العربية في مارس 2024، أن توحد غزة والضفة الغربية في نهاية المطاف وتضفي الشرعية على وجود السلطة الفلسطينية، على الرغم من أنها قد لا تؤدي إلى حكومة بقيادة فتح²³. إن تنظيم الانتخابات وسط الدمار الحالي في غزة سيشكل في جميع الأحوال تحديات كبيرة، وتشير الأدلة إلى أن إجرائها قبل الأوان من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم وضع عدم الاستقرار فيها²⁴.

كما يشير الاعتماد على شركات الأمن الخاصة لتعزيز القوات الفلسطينية المدربة حديثًا مخاوف هامة. فمثل هذه الشركات عادةً ما توظف مواطنين أجانب، قد يفتقرون إلى المعرفة الثقافية واللغوية بقطاع غزة، مما يزيد من تعقيد اندماجهم في السياق المحلي، وكما تُظهر دراسات الحالة، فإنه ينطوي على مخاطر من حيث انتهاكات حقوق الإنسان²⁵. لذلك، يجب أن يتم نشر قوات الأمن الخاصة بحذر ووفقًا للمعايير الدولية كما حددها مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن (DCAF) باستمرار²⁶.

وأخيرًا، أوضحت الحكومة الإسرائيلية صراحةً معارضتها لعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، مشيرةً إلى معارضتها الأوسع للدولة الفلسطينية²⁷. هذا الموقف السياسي، إذا تم الإصرار عليه، قد يؤدي إلى عرقلة إسرائيلية أو حتى ردود فعل عسكرية، مما يقوض جدوى هذا السيناريو وأي استقرار مستدام أو سلام مستقبلي.

ملاحظات رئيسية:

- يجب أن تكون عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة في إطار إجماع وطني فلسطيني أوسع. من المرجح أن يثير فرض أحادي الجانب مقاومة من قبل الفصائل الفلسطينية الأخرى وإسرائيل والجمهور الفلسطيني ككل.

21 PCPSR - P - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024 ب.

22 مصطفى، 2015

23 جمهورية مصر العربية - الرئاسة، 2025.

24 برانكاكي وسنايدر، 2013؛ هوجلوند وجارستاد وكوفاكس، 2009؛ فلوريس ونور الدين، 2012

25 كارمولا، 2010؛ أندريوبولوس وكلاينيج، 2019.

26 DCAF - مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، 2021

27 تايمز أوف إسرائيل، 2025، نقابة الأخبار اليهودية، 2025

- تفتقر السلطة الفلسطينية حاليًا إلى الشرعية العامة والقدرة المؤسسية لحكم غزة بفعالية منذ البداية؛ إن الانتقال السياسي على المدى الأطول سيكون مفيدًا بدلًا من العملية المتسارعة²⁸.
- إن الانتخابات، وعلى الرغم من كونها مرغوبة لأغراض الشرعية، إلا أنها ليست خيارًا ممكنًا على المدى القريب نظرًا للدمار والتشريد في غزة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تُؤجج الانتخابات المبكرة حالة عدم الاستقرار، كما تُشير الدراسات حول السياقات الانتقالية.
- تبدو السلطة الفلسطينية نفسها مترددة، مُدركةً تحديات الحوكمة الجسيمة التي ينطوي عليها الأمر والتكاليف السياسية المُحتملة دون دعم وموارد وتحضير دولي كبير.
- إن استبعاد هياكل الحكم المحلية (الأمنية) القائمة، بما في ذلك أجهزة الأمن المدنية التابعة لسلطة الأمر الواقع (أي الشرطة المدنية والدفاع المدني)، من شأنه أن يُعقّد الانتقال السلس إلى الاستقرار. إذ أنه حتى أغسطس 2025، ما تزال هذه الأجهزة تُوفر مستوى من الخدمات الأمنية للفلسطينيين.
- للأسباب المُبين، واستنادًا إلى المعايير المُوضحة، لا يرى مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن هذا السيناريو واعدًا في المستقبل القريب.

السيناريو الثاني: احتلال عسكري إسرائيلي مُطول

هناك سيناريو آخر لما بعد الحرب يتمثل في إمكانية وجود عسكري إسرائيلي مُطول في قطاع غزة. وفقًا لمسؤولين إسرائيليين، فقد أعطى مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي الضوء الأخضر لخطة لاحتلال غزة والسيطرة عليها، أو على الأقل أجزاء كبيرة منها، إلى أجل غير مسمى²⁹. وللحفاظ على السيطرة الأمنية طويلة الأمد على قطاع غزة، اتخذت الحكومة الإسرائيلية استعدادات متقدمة. ويشمل ذلك إنشاء شبكة من الطرق العسكرية والمواقع الأمامية، مثل «ممر نتساريم» جنوب مدينة غزة، و«ممر موراغ» في الجزء الجنوبي من القطاع، ووجود محصن على طول «ممر فيلادلفيا» الحدودي مع مصر. وتتوافق القرارات والخطوات الإسرائيلية مع إنشاء إدارة عسكرية بحكم الأمر الواقع على غزة والهدف المعلن المتمثل في منع عودة حماس والجماعات المسلحة الأخرى إلى مواقع السلطة. وعلاوة على ذلك، تشير القرارات والأنشطة العملياتية العسكرية إلى نية المطالبة بالمنطقة. كما قامت إسرائيل باستعدادات واسعة النطاق لتوجيه توزيع المساعدات الإنسانية عبر مؤسسة غزة الإنسانية (GHF) ومقرها الولايات المتحدة، والتي تعمل مع شركات أمنية خاصة (PSCs) بشفافية محدودة، متجاوزةً المبادئ الإنسانية، ومتجاوزةً ومقوّضةً لمنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والاستجابة المنسقة، ونظام مجموعات الطوارئ القائم³⁰.

ويبدو هذا السيناريو متسقًا أيضًا مع معارضة الحكومة الإسرائيلية الشديدة لإقامة دولة فلسطينية، وكذلك أي شكل من أشكال الحكم في غزة تمارسه السلطة الفلسطينية. في غضون ذلك، لا يوجد ما يشير إلى استراتيجية خروج محددة من جانب إسرائيل. على العكس من ذلك، فإن المنطق العملي للسيطرة الأمنية الدائمة يُحاطر بترسيخ احتلال عسكري إسرائيلي مفتوح، قد يتحول أو لا يتحول إلى ضم رسمي، مما من شأنه أن ينتهك القانون الدولي ويشعل المقاومة المحلية. إلى جانب الشعور المتزايد بالضم الإسرائيلي الفعلي للضفة الغربية من خلال تكثيف النشاط الاستيطاني والوجود العسكري وإضعاف السلطة الفلسطينية، يبدو أن جهود الحكومة الإسرائيلية تمنع عمدًا تحقيق الطموحات السياسية الفلسطينية. سيُدخل هذا السيناريو إسرائيل في صراع مع القانون الدولي. فأى محاولة للحفاظ على سيطرة إسرائيلية غير محددة الأجل على أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة، سواء من خلال الحكم العسكري المباشر أو عبر إدارة مدنية بالوكالة، ستكون استمرارًا

28 موجاه، 2013.

29 فابيان وآخرون، 2025؛ كورنويل، 2025؛ بنكال، 2025.

30 بساليداكيس ونيكولز، 2025

للاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي. وبعيدًا عن استقرار الوضع، من المرجح أن يُفاقم هذا النموذج المقاومة الفلسطينية ويؤجج صراعًا طال أمده.

ملاحظات رئيسية:

- من شأن هذا السيناريو أن يُثير معارضة نشطة من الفلسطينيين، بما في ذلك من الجماعات المسلحة. وأي نظام يُفرض تحت الاحتلال سيكون غير مستقر ويُولد العنف.
 - لا يُقدم هذا النموذج أي سبيل لتقرير المصير أو إقامة دولة فلسطينية، بل سيعمّق المظالم، كما كان الحال تاريخيًا قبل اتفاقيات أوسلو وبعدها.
 - يتعارض هذا النهج مع القانون الدولي، كما هو موضح في استنتاج محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٢٤ بأن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة «غير قانوني»³¹. كما تُعتبر عناصر أخرى، مثل التهجير القسري للمدنيين، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، وإعادة بناء المستوطنات الإسرائيلية المحتملة داخل القطاع، انتهاكًا للقانون الدولي، وقد تُشكل، كما هو الحال في منع وصول المساعدات، جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.
- باختصار، يتعارض هذا السيناريو جوهريًا مع مبادئ الاستقرار المستدام والحوكمة الفعالة. وبغض النظر عن احتمالية حدوثه، ونظرًا للسلطة التي لا يمكن إنكارها التي تمارسها إسرائيل على غزة والأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها، فمن غير المرجح أن يُسفر عن نتيجة ناجحة، نظرًا للديناميكيات المستمرة وطبيعة الاحتلال.

السيناريو الثالث: حكم فلسطيني مشترك من خلال لجنة تكنوقراطية

يطرح السيناريو الثالث إنشاء لجنة تكنوقراطية لحكم غزة مؤقتًا. تقترح خطة «التعافي المبكر، إعادة التأهيل «بناء وتنمية غزة»، التي وضعتها مصر عام 2025 وأقرتها جامعة الدول العربية، إدارة مؤقتة لمدة ستة أشهر تتألف من تكنوقراط فلسطينيين مستقلين غير منتمين لأي فصيل سياسي³². ستعمل اللجنة تحت مظلة السلطة الفلسطينية، وتشرف على توزيع المساعدات الإنسانية وإدارة شؤون غزة حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من استعادة السيطرة. تركز الخطة على جهود إعادة الإعمار التي يُقصد أن يقودها الفلسطينيون ولكن بدعم دولي.

وقد شكل الرئيس عباس بالفعل لجنة غير حزبية كهذه، بموافقة ضمنية من حماس، واقترحت قائمة من 16 فردًا ليرتضيمهم. تقترح الخطة المصرية فترة انتقالية مدتها ستة أشهر قبل أن تتولى السلطة الفلسطينية السيطرة الكاملة.

بدون عملية مصالحة رسمية، فإن هذا السيناريو يُخاطر بأن تكون حماس بمثابة عامل معرقل؛ على الأقل إذا شعرت أنه قد يتم استبعادها تمامًا من السياسة الفلسطينية بمجرد انتهاء المرحلة الانتقالية. وكما ذكر سابقًا، فإن الانتخابات غير ممكنة حاليًا، مما يعني أن هذا الترتيب قد يؤسس فعليًا لسيطرة السلطة الفلسطينية الفعلية على غزة دون عملية سياسية متجددة، مما يؤدي إلى امتداد الوضع السياسي الراهن من الضفة الغربية إلى غزة. كما أن إعادة حكم السلطة الفلسطينية إلى غزة دون معالجة فعالة للاحتلال الضفة الغربية يُهدد بتعزيز التشرذم الإقليمي.

علاوة على ذلك، في حين أن هناك خططًا لتدريب قوات الشرطة الفلسطينية في مصر لنشرها في غزة، فإن الفراغ الأمني الحالي ووجود مختلف الفصائل الفلسطينية المسلحة يُشكلان تحديات كبيرة. من غير المرجح أن تُقدم قوات السلطة الفلسطينية التي تُشرف عليها اللجنة خدمات أمنية فعالة بهذه القدرات المحدودة. يُمكن أن يكون النهج التدريجي، كما حدده مكتب تنسيق

31 محكمة العدل الدولية، 2024

32 جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجية، 2025

الشؤون الإنسانية في الخطة المذكورة أعلاه، والذي يُركز على إعادة بناء الهياكل الأمنية المحلية بمرور الوقت، بديلاً. ومع ذلك، يُخاطر هذا النهج بالسماح للعصابات المسلحة وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية بترسيخ وجودها.

ملاحظات رئيسية:

- يُعد ضمان الشمولية والتمثيل ومصادقية الأفراد المُختارين أمراً بالغ الأهمية. وسيكون وجود آلية لحل معضلات صنع القرار أمراً ضرورياً. ومع ذلك، فبدون عملية بناء للإجماع متزامنة مع عملية ديمقراطية حقيقية وتقدم نحو إنهاء الاحتلال، فمن المرجح أن تبوء هذه المبادرة بالفشل. وقد تؤدي إلى استيلاء السلطة الفلسطينية بحكم الأمر الواقع دون تهيئة الظروف اللازمة للنجاح، كما هو موضح في السيناريو الأول.
 - إذا استطاعت اللجنة الاعتماد في البداية على مجموعة محدودة من 3000 فرد من قوات الأمن المدربة حديثاً، فلن يكون هذا العدد كافياً، وسيحتاج إلى تعزيزه لإدارة البيئة الأمنية المعقدة في غزة. بالإضافة إلى ذلك، ستكون القرارات المتعلقة بنوع أفراد الأمن حاسمة. إن التركيز الوحيد على تدريب الشرطة يتجاهل الاحتياجات الأمنية العديدة التي يجب أن تلبها جهات أمنية أخرى، مثل الدفاع المدني. يُعد التحليل المفصل للاحتياجات والتحديات الأمنية أمراً بالغ الأهمية قبل النظر في نشر قوات الأمن.
 - إن غياب خارطة طريق سياسية واضحة وشاملة تُفصّل كيفية تنفيذ الخطة يُهدد بتقويض شرعية اللجنة وفعاليتها، مما قد يؤدي إلى تجدد عدم الاستقرار والصراع³³.
- بالنظر إلى جميع العوامل الموضحة أعلاه، سيفشل هذا السيناريو في النهاية إذا نُفذ دون ضمانات ديمقراطية أقوى، لا سيما فيما يتعلق بالسيطرة التدريجية للسلطة الفلسطينية. في حين أن تشكيل اللجنة غير الحزبية أكثر شمولاً من الخطط الأخرى، إلا أنها لا تزال تتجاهل القضايا الحرجة التي قد تؤدي إلى فراغات أمنية، ومقاومة من الجمهور الفلسطيني، وتمنعها من تحقيق انتقال مستدام نحو الاستقرار.

السيناريو الرابع: نشر تحالف دولي

يتضمن السيناريو الرابع نشر تحالف دولي لتحقيق الاستقرار في غزة، والحفاظ على الأمن، وتسهيل الحوكمة. في يوليو 2024، دعت الإمارات العربية المتحدة إلى تشكيل بعثة دولية مؤقتة لمعالجة الأزمة الإنسانية، وإرساء القانون والنظام، وتمهيد الطريق لإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة³⁴. ومع ذلك، لكي تنجح هذه البعثة، من الضروري ليس فقط وضع تفويض واضح وقانوني، ولكن أيضاً أن يكون مقبولاً من قبل الجمهور الفلسطيني والفصائل الفلسطينية.

أوضحت ورقة مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن الصادرة في يناير 2024، بعنوان «ما نعرف أنه لا ينجح في حوكمة قطاع الأمن (SSG) في بيئات الصراع/ما بعد الصراع»³⁵ مخاطر التدخلات الخارجية بما في ذلك بعثات حفظ السلام والتحالفات الدولية، في الدول المتضررة من النزاعات أو الهشة. تُسلط الورقة الضوء على الدروس الرئيسية المستفادة، ومنها أنه بدون شرعية محلية، وارتباط واضح بالحكم المحلي، واستراتيجيات خروج واقعية، فإن الوجود الخارجي المفروض عادةً ما يفشل في توفير الاستقرار طويل الأمد أو المساهمة في حوكمة قطاع الأمن (SSG).

في حين أن الإمارات العربية المتحدة حددت دعوة رسمية من السلطة الفلسطينية كشرط لهذا، فإن استبعاد الفصائل الفلسطينية الأخرى من مثل هذه الاتفاقية قد يؤدي إلى مقاومة على الأرض وقد يجعل العملية غير قابلة للتنفيذ من البداية. لذلك، يجب

33 برزت هذه النقطة بقوة خلال جولتي المشاورات الإقليمية التي أجراها مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
34 نسبية، 2024
35 DCAF، 2024

ألا يستند أي تدخل خارجي إلى دعوة السلطة الفلسطينية فحسب، بل أيضًا إلى توافق في الآراء بين جميع الفصائل الفلسطينية الرئيسية. والأهم من ذلك، يجب أن يُنظر إلى أي قوة خارجية على أنها شرعية بين السكان الفلسطينيين. تُظهر بيانات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن 10% فقط من الفلسطينيين في غزة يؤيدون نشر قوة حفظ سلام بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يكون لها وجود كبير على الأرض³⁶. بينما يشير استطلاع مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن في مارس 2025 إلى أن القوات الإقليمية تتمتع بقبول أكبر من القوات الدولية، لا يزال الفلسطينيون حذرين من أي تدخل خارجي، مشيرين في كثير من الأحيان إلى تاريخهم الطويل مع السيطرة الخارجية، بما في ذلك من قبل الدول المجاورة. لذلك، يجب أن تحافظ التدخلات على بصمة محدودة، وأن تعطي الأولوية للملكية الفلسطينية، وأن تتضمن مكونًا إقليميًا قويًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي بعثة دولية أو إقليمية بقيادة الأمم المتحدة تتطلب، على الأقل، موافقة إسرائيل.

وقد قاومت إسرائيل، منذ قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، أي وجود دولي أو تدخل خارجي في غزة. وسيُطلب من أي قوة حفظ سلام إدارة التفاعلات الحدودية مع القوات الإسرائيلية بعناية للتخفيف من خطر التصعيد. علاوة على ذلك، من حيث القدرات، ستحتاج القوة إلى أن تكون قادرة على توفير الخبرة الفنية الأساسية لقوات الأمن المحلية. وحتى لو كانت مجهزة بالكوادر الكافية، فقد تفتقر إلى الإلمام بالسياق المحلي، مما يستلزم التنسيق الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية.

وتشمل المزايا الرئيسية لنشر بعثة دولية زيادة الشرعية الدولية، مما قد يُسهّل تدفق الموارد لإعادة إعمار غزة، وتوفير حل قصير الأجل للتحديات الأمنية المباشرة. ومع المحدودية الكبيرة لقدرات قوة الشرطة الفلسطينية، يمكن لقوة خارجية أن توفر مؤقتًا خبرة أساسية، لا سيما في المجالات التقنية العالية، بما في ذلك إزالة الألغام. ومع أن وجود قوة خارجية قد تكون بمثابة حاجز محايد بين القوات الإسرائيلية وغزة، مما يتيح إدارة محايدة للحدود ويقلل من خطر المواجهات المباشرة، إلا أنها قد تتعرض أيضًا لخطر الوقوع في خضم التصعيدات وتصبح هي نفسها هدفًا في هذه العملية.

ملاحظات رئيسية:

- يمكن للتحالف الدولي أن يوفر الاستقرار اللازم للبدء في إعادة الإعمار والعمليات السياسية وتطويرها. ومع ذلك، تشير الدروس السابقة بقوة إلى أن نجاحه سيعتمد على الشمولية، مما يتطلب موافقة الفصائل الفلسطينية وموافقة سكان غزة. من شأن المشاركة الإقليمية أن تعزز شرعية البعثة وفعاليتها، لكنها لا يمكن أن تحل محل الموافقة والملكية الفلسطينية. في حين أن مسألة الموافقة معقدة، فإن السلطة الفلسطينية معترف بها دوليًا كهيئة حاكمة شرعية، وبالتالي تمتلك السلطة الرسمية لمنح الموافقة. ومع ذلك، وبالنظر إلى تاريخ الشعب الفلسطيني وخبرته في العيش تحت الاحتلال والهيمنة والسيطرة الخارجية، فإن ضمان الملكية الفلسطينية للشؤون المدنية أمر أساسي. وهذا يؤكد على ضرورة أن تحافظ أي بعثة دولية على تواجد محدود، وأن تعمل بدور داعم، بدلاً من دور تدخل. تشير الدروس المستفادة بقوة إلى أن أي مهمة دولية ينبغي أن تكون محددة زمنيًا وأن تعمل كجزء من خطة انتقالية لتسليم مسؤوليات الحكم والأمن إلى هيئة فلسطينية شرعية.

- سيُطلب من التحالفات الدولية التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الجهات الأمنية غير الرسمية مثل العشائر والعائلات المؤثرة. كما ينبغي أن تعتمد على قوات الأمن الفلسطينية القائمة والمطلعة على غزة والموثوقة من قبل المجتمعات المحلية. ينبغي أن تتضمن أي مهمة خارجية عنصرًا لتنسيق إيصال المساعدات من خلال الجهات الفاعلة الإنسانية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة القائمة لتجنب تعطيل جهود إيصال المساعدات وإعادة الإعمار.

باختصار، يمكن للتحالف الدولي أن يوفر استقرارًا قصير المدى ويسهل المرحلة الأولى من إعادة الإعمار في غزة. ومع ذلك، فإن نجاحه يعتمد على موافقة واسعة وشرعية وملكية فلسطينية. سيكون من الضروري وضع خطة انتقالية واضحة ومحددة زمنيًا

نحو عودة متفق عليها للسلطة الفلسطينية وحكم ذاتي فلسطيني كامل. بدون هذه العناصر، قد تفتقر هذه البعثة إلى الشرعية والفعالية اللازمين للمساهمة في الاستقرار على المدى الطويل. ونظرًا للتحديات العديدة، فإن هذا السيناريو معرض أيضًا للفشل في نهاية المطاف.

الاستنتاج

يكشف تحليل السيناريوهات الأربعة لحكومة غزة بعد الحرب، والتي نوقشت على نطاق واسع: (1) العودة الأحادية الجانب للسلطة الفلسطينية؛ (2) إعادة الاحتلال الإسرائيلي؛ (3) الحكم من قبل لجنة فنية؛ و (4) تحالف دولي، عن قيود ومخاطر كبيرة في جميع الخطط القائمة.

تُبرز السوابق التاريخية والدراسات المتعلقة بسياقات الانتقال الهشة باستمرار أن استبعاد السكان، وفي هذه الحالة الفلسطينيين، من المشاركة الفعالة في غياب إطار لبناء الإجماع الوطني والالتزام بالإصلاح والديمقراطية، يُقوّض شرعية واستدامة أي جهود حوكمة، مما يُعرض في نهاية المطاف لوضع طويل الأمد غير مستقر وغير آمن.

تتميز الخطة التي أقرتها جامعة الدول العربية من بين الخطط المقترحة بنهجها الشامل، حيث تركز على ترتيبات الحكم الانتقالي، وإعادة الإعمار، واستعادة الحكم الذاتي الفلسطيني في نهاية المطاف. وبينما تبدو هذه الخطة الأكثر واقعية، إلا أنها لا تخلو من التحديات. وتشمل هذه التحديات الحاجة إلى استراتيجية سياسية أوسع نطاقًا تُعالج احتلال كل من غزة والضفة الغربية، وتضمن عودة مُدارة بعناية إلى الحكم الديمقراطي القائم على إجماع وطني فلسطيني، وتضمن قبول أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتُقدّم أحكامًا أكثر تفصيلًا لتوفير الأمن. ومع ذلك، فإن جميع الخطط المقترحة، سواء كانت مرتبطة بلجنة التنسيق الأمني أو مصر أو الإمارات العربية المتحدة، تُقدّم عناصر فنية بالغة الأهمية، وينبغي البناء عليها كجهد مُكمل. يرى مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، أنه في ظل غياب مسار واضح للمضي قدمًا بين السيناريوهات المطروحة، وعدم اليقين بشأن حوكمة غزة على المدى الطويل بعد الحرب، ينبغي إعطاء الأولوية للأمن والاستقرار الفوريين كمسألة ملحة. وينبغي أن تبدأ هذه الجهود دون تأخير، حتى قبل وقف إطلاق النار رسميًا، ويجب أن تُصمم لتسهيل الاندماج السلس في فترة ما بعد وقف إطلاق النار. والهدف هو إرساء أساس متين للاستقرار المستقبلي وتسوية سياسية تعكس بصدق تطلعات واحتياجات الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، تتمثل مساهمة مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن في إثراء ودعم الجهود الجماعية للفلسطينيين والجهات الفاعلة الدولية، وفكرهم الاستراتيجي بشأن سبل المضي قدمًا في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة ككل.

٣. نحو بديل واعد: دمج التدخل الدولي مع آليات الأمن المحلية

يقدم هذا القسم رؤية بديلة لكنها متكاملة، للحكومة والأمن في غزة من خلال مجموعة من آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs). ويقدم المقترح مساهمة فنية وتحليلية، تُسهم في نقاش شامل ومدروس، قائم على الخبرة المقارنة، والبيانات الميدانية، والمعايير الدولية، واحترام الملكية المحلية.

النطاق والفكرة الأساسية

صُممت آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة لمعالجة القيود المحددة للمقترحات الرئيسية الحالية بشكل صريح. ونظرًا للتعقيد الشديد الذي يكتنف مستقبل حوكمة غزة وإعادة إعمارها وتنميتها، لا ينبغي النظر إلى البديل المقدم في هذه الوثيقة على أنه خارطة طريق شاملة ومستقلة أو خطة عمل جاهزة للتنفيذ المباشر. بل ينبغي قراءته كمجموعة من الآليات المستندة إلى المعايير الدولية، والتي تُكمل، في جوانب عديدة، الخطط القائمة. على سبيل المثال، تُقدم الخطة المصرية تفاصيل مهمة حول كيفية إعادة إعمار غزة وتنميتها؛ وهي تفاصيل لم تتم تغطيتها فيما سيُوضَّح لاحقًا أدناه.

يقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن ترتيبًا من ثلاث مراحل يهدف إلى تحقيق انتقال مستدام نحو الاستقرار في غزة:

- **المرحلة الأولى:** ما قبل وقف إطلاق النار - منع انهيار المجتمع والدولة: تُركز المرحلة الأولى على تحقيق الاستقرار الفوري من خلال تفعيل الأمن والمتفق عليه للهياكل المحلية القائمة، وتسهيل تدفقات المساعدات الدولية، وتعزيز آليات الحماية المجتمعية.
 - **المرحلة الثانية:** ما بعد وقف إطلاق النار - استقرار فوري (~ السنة الأولى): تتصور المرحلة الثانية إنشاء نموذج حوكمة هجين: لجنة فنية فلسطينية خاصة بغزة (TGC) تعمل بالتنسيق مع البعثة الدولية لغزة (GIM) تدعم بشكل أساسي الوظائف الأمنية وإعادة تنشيط المؤسسات.
 - **المرحلة الثالثة:** انتقال سياسي طويل الأمد (~ السنة الثانية - السنة الرابعة): في المرحلة النهائية، سيتم نقل السلطة تدريجيًا إلى حكومة شرعية وممثلة للسلطة الفلسطينية توحيد غزة والضفة الغربية، بالتزامن مع عملية إعادة إعمار شاملة تبني على ما تم تحقيقه في إطار التعافي المبكر.
- تتناول كل مرحلة كلاً من ترتيبات الحوكمة وآليات الأمن، مع الاعتراف بأن الأمن هو بطبيعته عملية سياسية ولا يمكن النظر إليه بمعزل عن الديناميكيات السياسية. في حين يقدم مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن اقتراحه في ثلاث مراحل متميزة بجداول زمنية محددة، يجب فهم الجدول الزمني المقترح على أنه إرشادي وليس ثابتًا، ودليل استدلالي وليس إطارًا جامدًا. في نهاية المطاف، ستتطلب السياقات والتطورات الميدانية المتطورة مرونةً وتكيفًا، مع إعطاء الأولوية القصوى للملكية الفلسطينية وتوفير الأمن للفلسطينيين.

اعتبارات أساسية

في حين يقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مجموعة من الآليات المخصصة لكل مرحلة، هناك ست اعتبارات أساسية توجه هذه الاقتراحات:

- **مراعاة حوكمة الأمن في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار:** يجب دمج الأمن منذ البداية في أي عملية تعافي أو إعادة إعمار مبكرة. يُعدّ تهيئة بيئة آمنة لجميع الفلسطينيين، بغض النظر عن العمر أو النوع الاجتماعي أو أي خصائص

أخرى، شرطاً أساسياً لإيصال المساعدات الإنسانية، وإعادة تأهيل البنية التحتية، واستعادة الخدمات الأساسية. في غياب ترتيبات أمنية فعّالة، تُواجه جهود التعافي خطر التقويض بسبب عدم الاستقرار، أو تجدد العنف، أو ظهور جماعات إجرامية أو مسلحة قادرة على ملء فراغات السلطة. علاوة على ذلك، يُساعد ربط حوكمة الأمن بجهود بناء الدولة و بناء الإجماع الأوسع نطاقاً على إرساء أسس الاستقرار طويل الأمد، بدلاً من الحلول قصيرة الأجل.

- **البناء على هياكل الحوكمة المحلية (الأمنية) القائمة:** لضمان الفعالية والملكية المحلية، يجب أن تُراعى أي ترتيبات حوكمة مستقبلية الهياكل العاملة القائمة وأن تُبنى عليها. هذه هي الطريقة الأكثر فعالية لمواجهة التحديات الأمنية في غزة والتواصل مع المجتمعات المحلية. وبذلك، يُمكن دمج المعرفة السياقية، وتجنب الفراغ الأمني، والحفاظ على الشرعية.
- **التمييز بين الأجهزة الأمنية ذات الصلاحيات العسكرية والمدنية:** من الضروري التمييز بين الأجهزة الأمنية المدنية والعسكرية التابعة لسلطة الأمر الواقع. وكما أظهرت أبحاث مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، فإن الدفاع المدني والشرطة المدنية التابعين لسلطة الأمر الواقع، والذين يتمتعان بتفويض مدني بموجب القانون، ظلا ملتزمين بمهامهما المدنية طوال فترة الحرب، على الرغم من كونهما هدفًا متكررًا للعمليات العسكرية الإسرائيلية³⁷. ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية الاعتراف بهذا التمييز - على الأقل على المستوى الفني - وتقديم الدعم لهذه الأجهزة المدنية للحفاظ على وظائف الحكم الأساسية، وتخفيف من خطر الفراغ الحكومي، وتعزيز وجود المؤسسات الفلسطينية في غزة. ومن المهم بنفس القدر إشراك إسرائيل في الاعتراف بهذا التمييز.
- **المساعدات الإنسانية والإغاثة:** وفقًا للمادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة، يجب إيصال المساعدات الإنسانية دون قيد أو شرط. يجب أن تكون كل من المساعدات الإنسانية والإغاثة عنصرًا أساسيًا في أي تخطيط لغزة، وأن تُدمج بشكل كامل في «الرابط الثلاثي» الأوسع المتمثل في العمل الإنساني والتنمية والسلام³⁸. هذه العناصر الثلاثة مترابطة بعمق، وإذا ما تم التعامل معها بشكل شامل، فيمكن أن تعزز بعضها البعض في حلقة تغذية راجعة إيجابية مكتفية ذاتيًا. إن التعامل معها بمعزل عن غيرها من العناصر يُهدد بتقويض إمكانية التعافي والاستقرار والتنمية طويلة الأجل.
- **إصلاح السلطة الفلسطينية والمصالحة الوطنية:** تُظهر بيانات مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن شرعية السلطة الفلسطينية محدودة. علاوة على ذلك، أكدت قمة جامعة الدول العربية في مارس 2025 على الحاجة إلى إجراء انتخابات وطنية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوقيت وجدوى إجراء الانتخابات في ظل الظروف الحالية. ونظرًا لذلك، من الضروري استكشاف مسارات بديلة للسلطة الفلسطينية لإعادة بناء ثقة الجمهور وشرعيته. ويتمثل النهج الأكثر فعالية في الشروع في عملية إصلاح شاملة دون تأخير. يجب أن يركز هذا على عملية بناء توافق بين جميع الفصائل الفلسطينية من خلال حوار شامل وتشاركي. هاتان العمليتان المترابطتان ليستا مجرد مهام مؤسسية، بل تشكلان جهدًا سياسيًا واجتماعيًا أوسع لاستعادة القدرات الفلسطينية وملكيتهما في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مع ضمان أن تكون هياكل الحكم قادرة وخاضعة للمساءلة وممثلة للفلسطينيين.
- **تمكين الدولة الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة:** بينما تركز هذه الورقة على الحوكمة السياسية والأمنية في غزة، فإن استعادة القدرات السياسية الفلسطينية في غزة يجب أن تسير جنبًا إلى جنب مع تعزيز المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية. إن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والضم الفعلي أمر ضروري، حيث لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم في الأرض الفلسطينية المحتلة إلا إذا كانت عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة جزءًا لا يتجزأ من عملية أوسع نطاقاً من التوحيد السياسي والحفاظ على السلامة الإقليمية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

المرحلة الأولى: قبل وقف إطلاق النار

الأولوية العاجلة في قطاع غزة هي التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم أو هدنة. في غياب وقف إطلاق النار لا يمكن لأي من آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة أن تخفف المعاناة الهائلة للشعب الفلسطيني. مع ذلك، يمكن، بل ينبغي، تنفيذ بعض التدابير دون تأخير لمنع انهيار الحوكمة بشكل كامل، ولتمهيد الطريق للاستقرار. لذا، تُشكل المرحلة الأولى من آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة المقترحة خطوات فورية ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية النظر فيها مع استمرار الجهود الرامية إلى ضمان وقف إطلاق النار.

آليات الحوكمة: منع الفوضى الاجتماعية والسياسية

- **تهيئة الظروف لإطار سياسي مناسب:** يجب دعم الظروف المناسبة لعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة منذ بداية أي جهود تبذل لتحقيق الاستقرار. وهذا يتطلب إطلاق أجندة إصلاح شاملة ومتعددة المستويات. السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وخاصةً في قطاعي الأمن والعدالة. يجب أن تعالج الإصلاحات القضايا العالقة المتعلقة بالشفافية والمهنية والاستجابة للاحتياجات الفلسطينية. وبالتوازي مع ذلك، يجب البدء بعملية توحيد للمشهد السياسي الفلسطيني المتشرد. وهذا يشمل إنشاء منصات حوار شاملة لجميع الفصائل الفلسطينية، والتوسط في النزاعات طويلة الأمد، والاتفاق على رؤية سياسية مشتركة لإدارة الأرض الفلسطينية المحتلة الموحدة.

- **دعم هياكل الحوكمة المحلية القائمة:** ينبغي، كلما أمكن، الاعتراف بالهيكل المحلي القائمة التي تقدم حاليًا خدمات أمنية، ودعمها، ودمجها في عمليات الاستقرار المبكرة. وتشمل هذه، على وجه الخصوص، الشرطة المدنية، والدفاع المدني، والبلديات، بالإضافة إلى لجان الطوارئ المحلية، التي تُنشأ على المستوى المحلي، وتُزود بمسؤولين فنيين من أجهزة الأمن والعدالة. تحافظ جميع هذه الجهات المحلية على شكل من أشكال الحوكمة في غزة، وقد نجحت في الحفاظ على حد أدنى من النظام العام، مما يُظهر استمرار وجود المؤسسات الفلسطينية، وبالتالي منع سيناريو الدولة الفاشلة³⁹. إن إشراك هياكل الحكم المحلي، الذي يبدأ حتى قبل وقف إطلاق النار الرسمي ويستمر في المراحل التالية، سيكون مفيدًا في الحد من خطر فراغ السلطة وتعزيز بيئة أكثر أمانًا وقابلية للتنبؤ. هذا النهج ضروري لتعزيز الملكية المحلية والشرعية والثقة في المؤسسات المكلفة بالحفاظ على النظام.

- **حوكمة الأمم المتحدة لتوصيل وتوزيع المساعدات الإنسانية:** لمنع تسييس وعسكرة المساعدات، يجب أن تُدار عملية توصيل وتوزيع المساعدات الإنسانية من قبل منظمات إنسانية محايدة وكفؤة تلتزم بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، جزء لا يتجزأ من هذه العملية ولها دور حاسم فيها، ولا ينبغي استبدالها بآليات بديلة. سيكون التنسيق الفعال والمشاركة مع قيادة المجتمع المحلي أمرًا بالغ الأهمية لضمان المساءلة والوصول الفعال والمتساوي، بالإضافة إلى التوزيع الفعال ومعالجة الاحتياجات المحددة للسكان.

- **الاستفادة من استراتيجيات الحماية المجتمعية الحالية:** من الضروري إدراك أن المجتمعات المحلية ليسوا ضحايا سلبيين بل فاعلين نشطين يشكلون أمنهم، حتى في ظل الظروف الصعبة⁴⁰. وعلى الرغم من الهجمات المستمرة على البنية التحتية المدنية، فقد نظمت المجتمعات نفسها لحماية نفسها. وينبغي تعزيز استراتيجيات الحماية المجتمعية الحالية، على سبيل المثال، الكنائس والمساجد التي توفر المأوى، بالاستفادة من الممارسات الفضلى والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقادة المحليين، بمن فيهم رؤساء العشائر والأسر. لا يعزز هذا النهج الحماية من

39 ساورلاند، رضوان، وعودة، 2025.
40 كيرك، بيندل، وديينغ أكو، 2025؛ كابلان، 2017.

الأعمال العدائية المباشرة فحسب، بل يعزز أيضًا استقرار المجتمع وسط التقلبات الاجتماعية الناجمة عن الحرب. تماشيًا مع المعايير الدولية، ينبغي أن تستند استراتيجيات الحماية إلى تحليل مفصل للحماية، وأن تستفيد من الموارد والخبرات المتاحة، بما في ذلك من خلال مجموعة الحماية العالمية⁴¹.

آليات الأمن: تخفيف الأزمة الإنسانية

- تسهيل وصول المساعدات الإنسانية: تلتزم إسرائيل، بموجب المادة ٥٥ من اتفاقية جنيف الرابعة، بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية وإعادة إنشاء نظام الإخطار الإنساني. يجب توفير آليات تنسيق واضحة وموثوقة (ويجب احترامها، إن وُجدت)، مع مقدمي المساعدات، بما في ذلك الوكالات الإنسانية المحلية مثل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. يجب السماح للمنظمات الدولية بالوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.
- إنشاء مناطق إنسانية واضحة: يجب إنشاء مراكز مجهزة لإيواء النازحين قسراً وتأمين احتياجاتهم الحيوية داخل مناطق محددة بوضوح. بالاعتماد على الممارسات الفضلى، ينبغي على المنظمات الإنسانية أو في حال غيابها، على منظمات المجتمع المدني المحلية، إجراء عمليات تدقيق للسلامة الإنسانية، والتأكد من أن هذه المناطق آمنة قدر الإمكان للأشخاص ذوي الخصائص الشخصية المختلفة، بناءً على نهج شامل للعمر والنوع الاجتماعي والتعددية (AGD)⁴².
- دعم فوري للدفاع المدني: أفاد الدفاع المدني لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن عمله يعوقه في المقام الأول الاستهداف الإسرائيلي، ونقص القوى العاملة، ونقص المعدات الثقيلة. يُعدّ التوفير الفوري للمعدات - إلى جانب الخبرة الكافية - أمرًا ضروريًا لتمكين فرق الدفاع المدني من إزالة الأنقاض، وإنشاء مساحات إنسانية، وإنشاء ملاجئ مؤقتة. ومن الضروري ضمان عدم استهداف أنشطتهم من قبل القوات الإسرائيلية. ويمكن حشد الموظفين الغائبين من الدفاع المدني التابع من السلطة الفلسطينية لتعزيز تنفيذ عمليات الدفاع المدني التابعة لحكومة الأمر الواقع.

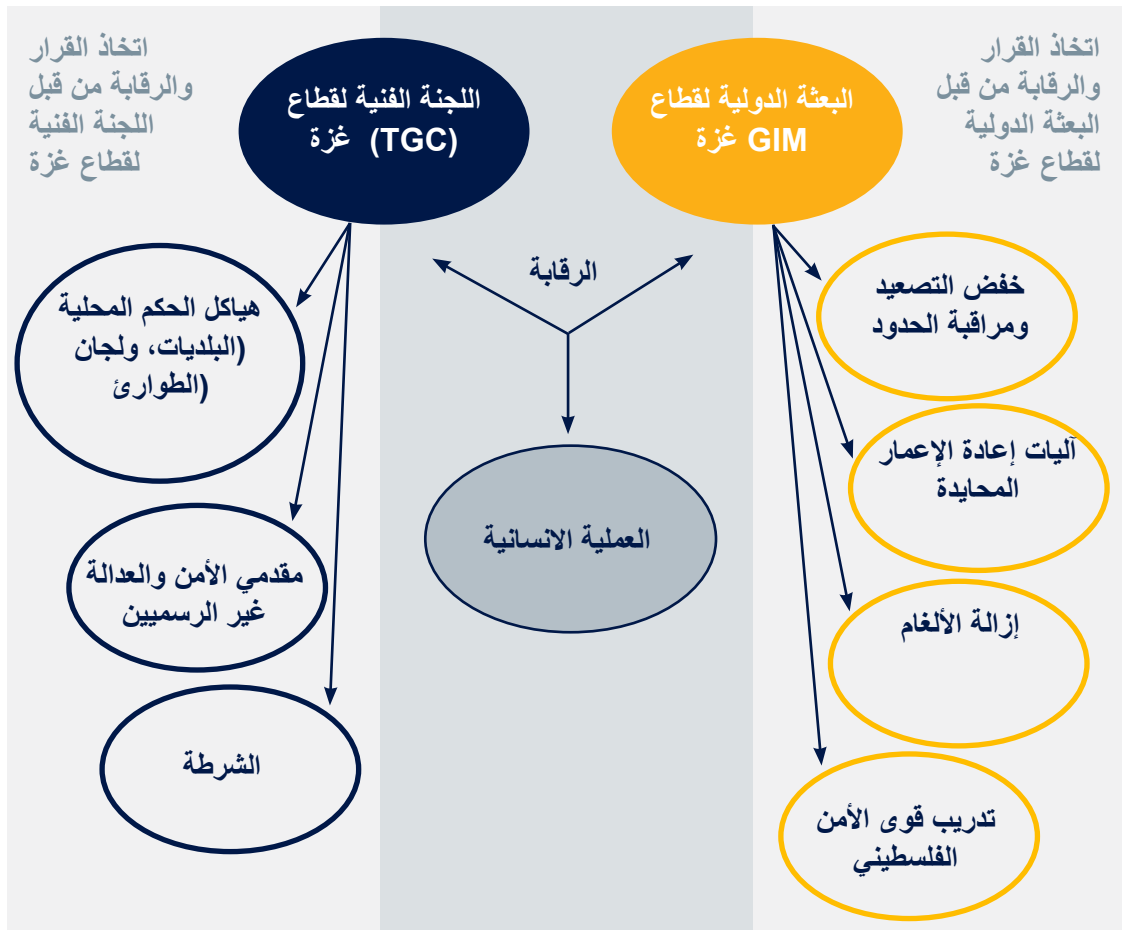
المرحلة الثانية: الفترة التحضيرية التي تلي وقف إطلاق النار مباشرة (~السنة الأولى).

في الفترة الحرجة التي تلي وقف إطلاق النار، يُعدّ إرساء آليات حوكمة وأمن مؤقتة فعّالة أمرًا بالغ الأهمية لمنع الانقسام السياسي وضمان تقديم الخدمات الأساسية. ستوفر هذه المرحلة، التي تستمر قرابة عام، الوقت اللازم لاستقرار الوضع، واستعادة النظام العام، وإرساء أسس انتقال سياسي مستدام. ينبغي أن تشمل الإجراءات الرئيسية خلال هذه المرحلة تعزيز هياكل الحكم المحلي، وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية، ومعالجة المخاوف الأمنية. يجب على الجهات الفاعلة الدولية العمل بتنسيق وثيق مع القيادة الفلسطينية والجهات الفاعلة المحلية لتعزيز الحكم الشامل ومنع ظهور فراغات في السلطة. ستشكل هذه الجهود اللبنات الأساسية للسلام والاستقرار على المدى الطويل.

يعتمد مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن عمدًا على خطة لجنة التنسيق الأمني الصادرة في أغسطس 2024، بالتزامن مع الخطة العربية. يتضمن ذلك فكرة تشكيل لجنة تكنوقراطية بمهمة دولية. ومع ذلك، يُشدد مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن على الحاجة إلى فترة انتقالية أطول قبل عودة السلطة الفلسطينية بعد إصلاحها. نتيجةً لذلك، يقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن نموذج حوكمة مشتركًا كما هو موضح في الرسم البياني 2، وكما سيتم تفصيله أدناه.

41 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ٢٠٢٣.

42 اليونيسف، 2018.



الرسم البياني رقم 2: الأدوار والمسؤوليات لكل من البعثة الدولية لقطاع غزة واللجنة الفنية لقطاع غزة

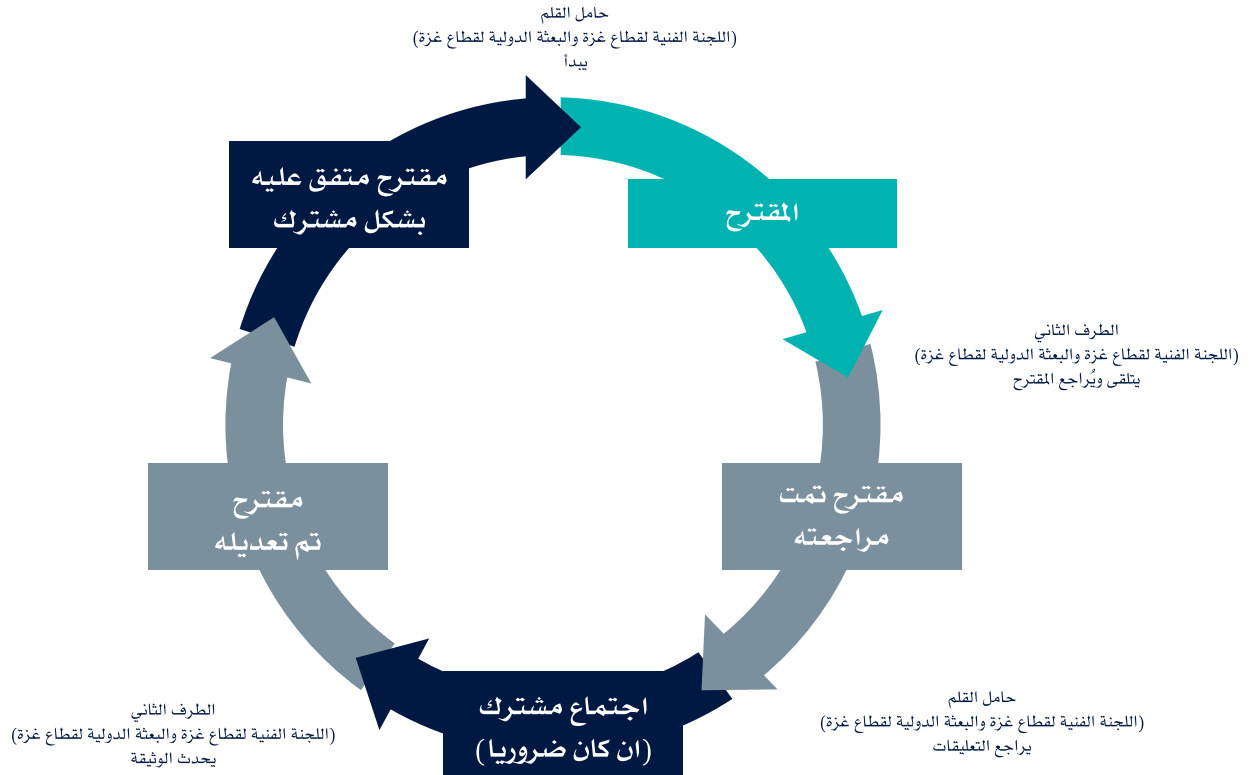
آليات الحوكمة: بناء أسس الحوكمة الانتقالية

- إنشاء لجنة فنية شاملة لغزة (TGC): بناءً على المشاورات الشاملة مع جميع الفصائل الفلسطينية، ينبغي إنشاء لجنة فنية (فلسطينية) بموجب مرسوم رئاسي من الرئيس الفلسطيني للإشراف على الإدارة المدنية في غزة، بالتعاون مع بعثة دولية (انظر أدناه). ينبغي أن تتكون اللجنة من 11 إلى 15 تكنوقراطياً وممثلاً مستقلاً، برئاسة رئيس دوري يختاره أعضاء اللجنة. وينبغي أن يعكس أعضاؤها تنوعاً في الخبرات والأصول الجغرافية والنوع الاجتماعي والعمر، على أن تكون الأغلبية من غزة. ينبغي تشكيل اللجنة قبل بدء المرحلة الثانية. ويجب أن يكون تفويضها محدداً زمنياً، مع صلاحيات واضحة المعالم للإشراف على الإدارة المدنية في غزة خلال الفترة الانتقالية، بما يضمن حوكمة شاملة وخاضعة للمساءلة وغير حزبية حتى إعادة تأسيس المؤسسات الفلسطينية الشرعية بالكامل. ستعمل اللجنة ضمن الأطر القانونية الفلسطينية القائمة، وتعمل باستقلالية تامة، مع بقائها مسؤولة أمام السلطة الفلسطينية من خلال إطار معياري مصمم بعناية يضمن الشفافية الكاملة. وينبغي للهيئات الفلسطينية المستقلة، مثل هيئة مكافحة الفساد والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أن تمارس الرقابة على عمل اللجنة.

- إنشاء وتفويض بعثة دولية في غزة (GIM): ينبغي تفويض بعثة دولية بقيادة أو دعم الأمم المتحدة للانتشار مؤقتاً في غزة للقيام بدور الدعم الفني. ويجب أن يستند هذا الانتشار إلى موافقة السلطة الفلسطينية ومشاركتها الفعالة في صياغة تفويض واضح ومحدد زمنياً، مع موافقة ضمنية من الفصائل الفلسطينية الأخرى. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على هذه الموافقة من خلال تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. إن

اختيار تفويض أكثر صرامة بموجب الفصل السابع قد يُنظر إليه على أنه تدخل مفرط من الخارج. ينبغي تكليف اللجنة الفنية لقطاع غزة بخمس مسؤوليات أساسية: أ) إدارة الحدود، ب) تنسيق خفض التصعيد مع إسرائيل، ج) الإشراف على آلية جديدة لإعادة إعمار غزة، د) عمليات إزالة الألغام/الذخائر غير المنفجرة، وه) تدريب قوات الأمن الفلسطينية على غزة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبعثة الدولية لغزة تقديم الدعم الاستشاري والخبرة الفنية للجنة غزة الفنية ومراقبة امتثالها للمعايير الدولية والقانون الدولي.

- **الملكية الفلسطينية التي تدعمها لجنة غزة الفنية:** ينبغي مأسسة العلاقة بين لجنة غزة الفنية والبعثة الدولية لغزة من خلال آلية تنسيق تضمن التواصل المنتظم والتخطيط المشترك والمساءلة المتبادلة. ستكون لجنة غزة الفنية مسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأن الشؤون المدنية في غزة، بما في ذلك أعمال الشرطة، وعمليات الدفاع المدني، وتوجيه هياكل الحكم المحلي، ودمج الجهات الفاعلة غير الرسمية في مجالي الأمن والعدالة. وينبغي للجنة غزة الفنية التشاور مع خبراء البعثة الدولية لغزة بشأن القضايا الرئيسية من خلال حلقة تغذية راجعة استشارية منظمة لتحسين الشفافية (انظر الرسم البياني 3 أدناه). ستعمل البعثة الدولية لغزة (GIM) بشكل مستقل في مجالات مسؤولياتها الموكلة إليها، ولكن ينبغي أن تنسق بشكل وثيق مع لجنة غزة الفنية (TGC) بشأن العمليات الإنسانية، بما يضمن الإشراف والتعاون المشتركين. وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، ينبغي إنشاء آلية لمنع الخلافات الكبيرة، مثل لجنة تحكيم محايدة⁴³. ستعزز الشراكة بين لجنة غزة الفنية (TGC) والبعثة الدولية لغزة (GIM) الشرعية، وتجسر الفجوة بين العمليات الأمنية والإدارة المدنية، ودعم نقل السلطة إلى السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الثالثة.
- **التنسيق مع الجهات المحلية:** يُعدّ التعاون مع لجان الطوارئ القائمة، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والقادة غير الرسميين، مثل رؤساء العشائر والعائلات، أمراً بالغ الأهمية. سيعزز هذا التعاون فعالية الحكم المحلي وتقديم الخدمات الأمنية.



الرسم البياني رقم 3: حلقة التشاور بين حكومة غزة الانتقالية وحركة المقاومة الإسلامية (TGC and GIM)

آليات الأمن: استقرار قطاعي الأمن والعدالة في غزة

- الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية: المرحلة الثانية مشروطة بانسحاب جميع القوات الإسرائيلية من غزة بأكملها. وبالتالي، يجب أن تبدأ المرحلة الثانية بهذا الانسحاب الكامل، وسيصاحبها نشر البعثة الدولية لغزة (GIM).
- تكوين البعثة الدولية لغزة (GIM): يجب أن تتكون البعثة الدولية لغزة (GIM) من أفراد ذوي مهارات عالية، من الرجال والنساء، مع نسبة كبيرة من المنطقة لتسهيل التواصل الفعال مع لجنة غزة الفنية وضمان مراعاة الحساسية الثقافية في التعامل مع سكان غزة. ينبغي أن تضم آلية البعثة الدولية لغزة GIM، في تشكيلها، وحدة صغيرة من الشرطة، بالإضافة إلى:
 - o أفراد أمن الحدود: يُنشرون لإدارة وتأمين معابر غزة الحدودية، بالتنسيق الوثيق مع البعثات القائمة مثل بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية EUBAM.
 - o الخبراء الفنيون: ستلعب فرق متخصصة ذات خبرة في إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، وأعمال الشرطة، وإعادة الإعمار بعد الحرب، وإعادة تأهيل البنية التحتية دورًا حاسمًا في تعزيز التحسين الشامل للسلامة الجسدية وإعادة الإعمار. سيقدم هؤلاء الخبراء دعمًا فنيًا مباشرًا للعمليات على الأرض، مع تقديم المشورة أيضًا إلى لجنة غزة الفنية بشأن حوكمة قطاع الأمن، وبناء القدرات، وأفضل الممارسات.
- إنشاء آلية لتهدئة التوتر والتنسيق الأمني مع إسرائيل: باتباع الممارسات الفضلى لإدارة النزاعات، ينبغي إنشاء آلية دائمة للتنسيق وتهدئة التوتر، بتسهيل من طرف ثالث، مع قنوات اتصال واضحة وفورية بين إسرائيل ولجنة غزة الفنية / البعثة الدولية لغزة GIM/TGC. من شأن ذلك أن يساعد في إدارة الحوادث الأمنية والحد من خطر التصعيد.
- مهمة شرطية متكاملة: يتطلب تحقيق الاستقرار الفوري الاستفادة من الهياكل الأمنية المحلية المتبقية، بما في ذلك الشرطة المدنية التابعة لسلطة الأمر الواقع. ينبغي وضع أفراد الشرطة الحاليين تحت سلطة لجنة غزة الفنية، على سبيل المثال الشرطة المدنية الحالية التابعة لسلطة الأمر الواقع. وينبغي تعزيز قوة الشرطة بأفراد غائبين من السلطة الفلسطينية، ومتطوعين من لجان الحماية الشعبية، وقوة شرطة مجتمعية حديثة التكوين في غزة، ومجنيين مدربين حديثًا بما يتماشى مع خطة مركز التنسيق الأمني. وينبغي أن يكون تجنيد النساء أولوية تعكس تنوع السكان، ولكن أيضًا لضمان تجهيز الشرطة للاستجابة للاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، لا سيما في سياقات النزوح والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وينبغي أن يخضع جميع الأفراد لعملية تجنيد تستند بدقة إلى المعايير والمتطلبات المهنية، وفقًا للقانون الفلسطيني. وينبغي أن تعمل القوات الحالية والأفراد المدربون حديثًا بشكل مشترك تحت هيكل قيادة موحد مسؤول أمام لجنة غزة الفنية، مما يضمن الدمج الفعال للمعرفة المحلية وثقة المجتمع في العمليات الأمنية.
- شركات الأمن الخاصة: ينبغي الاستعانة بشركات الأمن الخاصة فقط لمهام تقنية محددة بدقة، مثل توفير الخبرة المتخصصة في إزالة الألغام وإزالة الذخائر غير المنفجرة. واستنادًا إلى المعايير الدولية، يجب على أي شركة تعمل في غزة أن تكون مسجلة لدى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية وأن تكون عضوًا في رابطة قواعد السلوك الدولية (ICoCA). علاوة على ذلك، ينبغي على الدول المتعاقدة معها وضع تشريعات والتعاقد مع شركات الأمن الخاصة بناءً على الممارسات الفضلى⁴⁴. كما ينبغي على الدول المتعاقدة مع هذه الشركات الانضمام إلى وثيقة مونترال التي يديرها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن لإعادة تأكيد الامتثال بالالتزامات القانونية بموجب القانون الدولي.
- الاستعانة بمقدمي خدمات الأمن والعدالة غير الرسميين: نظرًا لمحدودية قدرة قوات الأمن الرسمية، من الضروري إشراك الجهات الفاعلة غير الرسمية، مثل العشائر والعائلات المؤثرة، التي تقدم حاليًا خدمات التحكيم والعدالة المحلية. وفي

حين أن إشراكهم يمكن أن يساعد في سد الثغرات الفورية، يجب وضع ضمانات لمنع الممارسات الإقصائية أو انتهاكات حقوق الإنسان. على وجه الخصوص، ينبغي بذل الجهود لتعزيز إشراك النساء والشباب في عمليات العدالة المجتمعية، وتحدي ديناميكيات القوة التقليدية، وإفساح المجال لأشكال حكم أكثر تمثيلاً. وينبغي رسم دور مقدمي الخدمات غير الرسميين على أنه مؤقت، مع نية واضحة للانتقال إلى أنظمة عدالة شاملة ومسؤولة ورسمية.

- **آلية إعادة إعمار محايدة:** يجب أن تبدأ عملية إعادة الإعمار فوراً. ويجب إنشاء آلية إعادة إعمار جديدة لتنظيم دخول السلع والمواد إلى غزة. ويجب أن تتجاوز هذه الآلية الإطار التقييدي الذي وُضع بعد حرب عام 2014، والذي أعاق جهود إعادة الإعمار⁴⁵. في الآلية الجديدة، يُسمح بدخول جميع البضائع، باستثناء تلك ذات الاستخدامات العسكرية الواضحة أو ذات الاستخدام المزدوج، بناءً على أنظمة دولية لمراقبة الصادرات مثل اتفاق واسينار.

- **مراقبة الأسلحة وإدارتها:** تحت إشراف لجنة غزة الفنية، وبدعم عملي من البعثة الدولية لغزة، ينبغي إنشاء آلية منظمة لمراقبة الأسلحة وإدارتها لتأمين مخزونات الأسلحة الحالية، ومنع انتشارها، وتطبيق أنظمة تتبع وتخزين فعالة للحد من تداول الأسلحة دون رقابة. ويشمل ذلك إنشاء مرافق مركزية ومراقبة لتخزين الأسلحة. وينبغي تصميم هذه العملية بعناية لتكون بمثابة إجراء لبناء الثقة يرتبط بالحوار السياسي وتكامل قطاع الأمن. وستكون هذه الآلية بمثابة مقدمة لعملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مرحلة لاحقة، من شأنها أن توفر مسارات موثوقة لإعادة الاندماج في الحياة المدنية أو الانضمام إلى المؤسسات الأمنية الفلسطينية التي تم اصلاحها في إطار عمل واضح وخاضع للمساءلة.
- **تسهيل العودة الآمنة:** يُعد إنشاء مناطق خالية من الذخائر غير المنفجرة، حيث يُمكن للناس الحصول على خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية، أمراً حيوياً لعودة النازحين إلى ديارهم ومجتمعاتهم. وينبغي تنسيق هذه العملية مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، لضمان استعادة الخدمات الأساسية بشكل مستدام.

المرحلة الثالثة: إعادة الإعمار والانتقال السياسي على المدى المتوسط (~ السنة الثانية - السنة الرابعة)

تُمثل المرحلة الثالثة مرحلة انتقالية حاسمة نحو إطار حوكمة فلسطيني موحد بقيادة السلطة الفلسطينية، وأمن مستدام بقيادة محلية. بعد عامين تقريباً، من المتوقع أن تنتقل السلطة من لجنة غزة الفنية إلى السلطة الفلسطينية. صُممت هذه المرحلة ليس فقط لتحقيق الاستقرار في غزة، بل أيضاً لإرساء أسس تمثيل سياسي شامل ومؤسسات وهيكل فلسطينية مرنة تعمل كعامل تمكين للسلام. تشمل الإجراءات الأساسية إعادة بناء القدرات الإدارية، وتنشيط سبل العيش، وإعادة بناء أنظمة الأمن والعدالة المحلية - مع دمج الجهود في إطار قائم على الحقوق ومدفوع بالمجتمع. تهدف هذه الجهود مجتمعةً إلى تحويل غزة من سياق أزمة مطولة إلى مساحة من التعافي والاستقرار، مواتية لسلام طويل الأمد في ظل السلطة الفلسطينية.

الحوكمة: تنفيذ العودة التدريجية لحكومة فلسطينية موحدة

- **عودة السلطة الفلسطينية:** في المرحلة الثالثة، ينبغي أن تستأنف السلطة الفلسطينية حكم غزة. ويجب أن تكون هذه العودة مشروطة بعملية بناء إجماع وطني وإحياء الإصلاحات وضمن إطار ديمقراطي. يتطلب بناء إجماع حواراً سياسياً شاملاً بين جميع الفصائل الفلسطينية، بينما تعتمد العملية الديمقراطية ذات المصداقية على إصلاحات مؤسسية جوهرية وإجراء انتخابات وطنية ومحلية شفافة. ومن الناحية المثالية، ينبغي إجراء انتخابات وطنية ومحلية في السنة الثانية، مما يمهد الطريق لحكومة فلسطينية منتخبة حديثاً لتولي السلطة في غزة بنهاية تلك الفترة (انظر الجدول الزمني). وبينما يوفر الجدول الزمني المقترح مرجعاً مفيداً، يجب أن يظل مرناً ومتجاوياً مع الديناميكيات السياسية والأمنية المتطورة. كما أن

إعادة بناء مؤسسات فلسطينية ذات مصداقية قادرة على توحيد غزة والضفة الغربية تتطلب جهودًا دولية مستدامة تهدف إلى إنهاء الاحتلال.

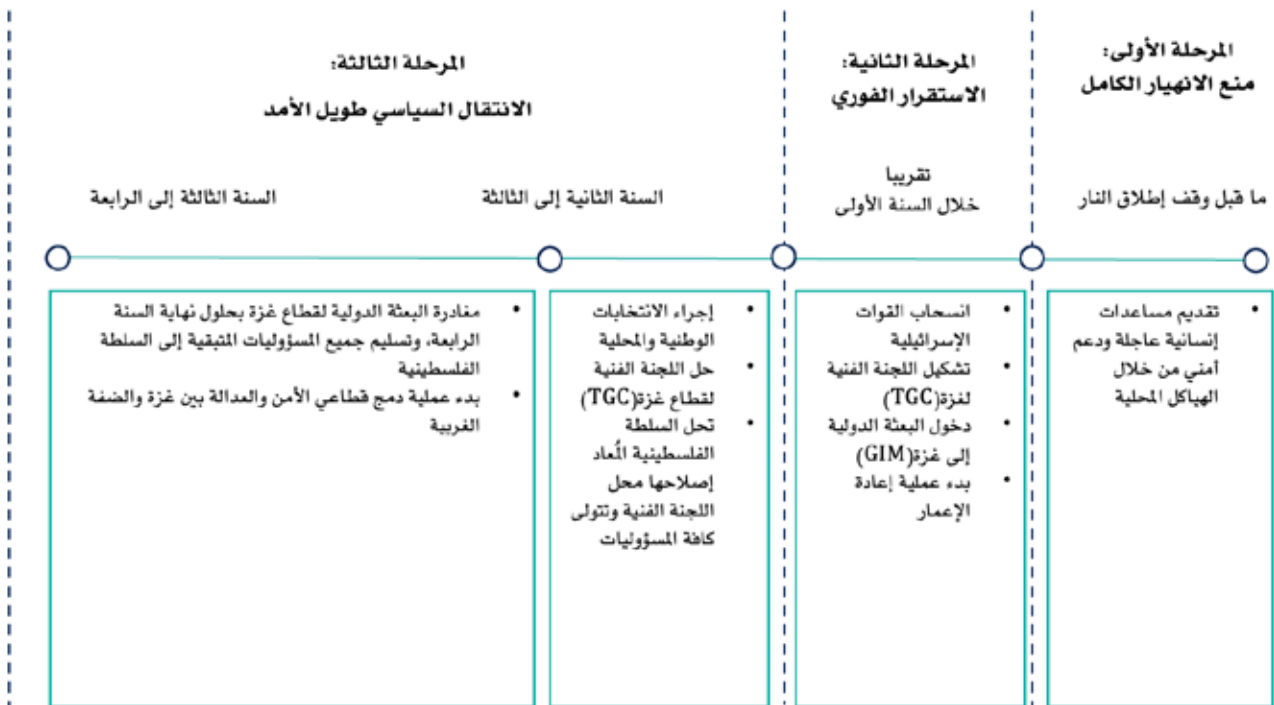
- تسليم المهام من لجنة غزة الفنية إلى السلطة الفلسطينية: بعد الانتخابات، ستعود السلطة الفلسطينية رسميًا إلى إدارة غزة، مما يؤدي إلى حل لجنة غزة الفنية ونقل مهام إدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية. سيُمثل هذا توحيد هياكل الحكم في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة تحت سلطة فلسطينية شرعية واحدة. بالإضافة إلى ذلك، ستتولى السلطة الفلسطينية المسؤوليات التي كانت تضطلع بها البعثة الدولية لغزة (GIM) بعد رحيل الأخيرة في نهاية السنة الرابعة، مما يضمن انتقالًا كاملاً إلى حكم وإدارة أمنية بقيادة فلسطينية.
- دمج المجتمع المدني والجهات الفاعلة التقليدية في الحكم: ينبغي إشراك الهياكل غير الرسمية، مثل السلطات المرتبطة بالعشائر ومنظمات المجتمع المدني، لدعم نظام العدالة والمساعدة في تقديم خدمات الحكومة المحلية خلال العامين الأولين من هذه المرحلة (السنتين الثانية والثالثة). يجب أن تكون أدوارها محددة بوضوح ومؤقتة وخاضعة للرقابة.
- إرساء دعائم الحكم المستقبلي: يتطلب إرساء أسس الحكم الذاتي الفلسطيني الاستثمار في القدرات الإدارية الأساسية والمؤسسات وآليات تقديم الخدمات الخاضعة للمساءلة. تماشيًا مع المعايير الدولية للحكم الرشيد، كما يجب، خلال المرحلة الثالثة، بذل الجهود لإعطاء الأولوية للشمولية والملكية المحلية والتمثيل في حوكمة قطاع الأمن، وإنشاء هيكل حوكمة يمكن أن ينتقل في نهاية المطاف إلى دولة فلسطينية موحدة وشرعية ديمقراطية⁴⁶.

آليات الأمن: استعادة الأمن والاستقرار

- عملية إعادة الإعمار الاستراتيجية: يجب أن يكون جهد إعادة الإعمار الشامل، المرتبط ارتباطًا وثيقًا بإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة بشكل منهجي، محور الاهتمام في المرحلة الثالثة. تُقدم خطة جامعة الدول العربية أساسًا متينًا لهذه العملية. ينبغي النظر إلى إعادة الإعمار كفرصة لإعادة البناء بشكل أفضل، بدلاً من مجرد استعادة الوضع الراهن الذي كان سائدًا قبل الحرب. وهذا لا يعني فقط إعادة بناء الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم لتلبية الاحتياجات العاجلة، بل يشمل أيضًا التحديث الاستراتيجي للبنية التحتية الحضرية في غزة، والإسكان، والمدارس، والطرق، والمرافق، من خلال نهج شامل يُشرك السكان المتضررين بفعالية في التخطيط.
- إعادة القدرات الشخصية للفلسطينيين: يجب أن تترافق إعادة الإعمار مع إنعاش سبل العيش من خلال دعم الشركات المحلية، وخلق فرص العمل، واستعادة الزراعة ومزارع الأسماك، وتمكين الأسر من استعادة الاكتفاء الذاتي. كما أن تنمية رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب المهني والدعم النفسي والاجتماعي، من شأنها أن تُمكن فلسطينيين غزة من قيادة تعافهم طويل الأمد. يجب أن تُدار هذه العملية من القاعدة إلى القمة، مع اضطلاع المجتمع المدني الفلسطيني بدور محوري لضمان تعافٍ قائم على الحقوق ومستدام وشامل. ويجب إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب. فتمكين هاتين الفئتين لا يعني فقط إشراكهما في التخطيط والتنفيذ، بل يعني أيضًا تحدي الأدوار الجنسانية التقليدية والتسلسلات الهرمية العمرية التي تُقيد قدرتهما على اتخاذ القرارات. على سبيل المثال، ينبغي أن تتضمن مبادرات سبل العيش والتدريب أحكامًا خاصة بالشابات والأمهات والمراهقات، لضمان مشاركتهن بفعالية رغم مسؤوليات الرعاية أو القيود الاجتماعية. وينبغي إيلاء الأمر نفسه للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخفيف الأزمات الإنسانية والنزوح الداخلي: يتطلب تحقيق الاستقرار طويل الأمد جهودًا مستدامة لمعالجة عواقب النزوح الجماعي والأزمة الإنسانية العميقة في غزة. ويشمل ذلك مواصلة الجهود لتمكين السكان من الوصول الآمن إلى مناطق سكنهم السابقة، إذا رغبوا في ذلك، واستعادة الخدمات والبنية التحتية الأساسية، وضمان الوصول الآمن إلى المساعدات

وسبل العيش، وإدماج السكان النازحين في تخطيط إعادة الإعمار والحوكمة، مع وضع آليات حماية لمنع إجبار الناس على العودة إلى مناطق غير تلك التي اختاروها بأنفسهم أو إجبارهم على النزوح مجددًا. سيكون التنسيق بين السلطات المحلية والجهات الفاعلة الدولية والمجتمع المدني أساسيًا لعملية تعافي مستدامة قائمة على الحقوق.

- **إعادة بناء أجهزة الأمن في غزة:** يجب إعادة بناء قوات الشرطة المدنية والدفاع المدني في غزة كمؤسسات موجهة نحو المجتمع ومركزة على الناس، مع التركيز القوي على المشاركة المجتمعية والممارسات المراعية للنوع الاجتماعي والتدريب المناسب على الاستخدام القانوني للقوة. يجب أن يعتمد توحيدها على الموظفين الحاليين تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع، وموظفي السلطة الفلسطينية قبل عام 2007 («الغائبين»)، والموظفين المدربين المعيّنين حديثًا. يجب أن يكون التدريب مستمرًا ومتواصلًا، مع زيادة عدد الشرطة المدنية الفلسطينية تدريجيًا بمرور الوقت. في حين أن نسبة 2.5 ضابط شرطة لكل 1000 نسمة وضابط دفاع مدني واحد لكل 1000 نسمة تُستخدم غالبًا كمعيار، توصي أفضل الممارسات الدولية بتحديد مستويات التوظيف الدقيقة من خلال تقييم عبء العمل والوقت التقديري. يجب تجنب توظيف أفراد الأمن على أساس الانتماء السياسي تمامًا⁴⁷.
- **إعادة تفعيل خدمات العدالة وإعادة بنائها:** ينبغي استئناف تقديم العدالة من خلال مزيج من المحاكم القائمة، وخدمات العدالة العاملة، وآليات بديلة لحل النزاعات، ومنصات رقمية لتلبية الاحتياجات القانونية على الرغم من تضرر البنية التحتية. في غياب سجون أو مراكز احتجاز كافية، يجب إدخال خيارات بديلة للأحكام، ومن الأفضل الاحتفاظ بها حتى بعد بناء مرافق جديدة، كجزء من إصلاح أوسع لنظام العقوبات.
- **دمج أجهزة الأمن والعدالة الفلسطينية:** بعد عودة السلطة الفلسطينية، ينبغي وضع مؤسسات الأمن والعدالة القائمة العاملة في إطار حكومة التوافق الوطني تحت سلطة المؤسسات الوطنية الفلسطينية. وينبغي دمج هذه الأجهزة بشكل كامل في إطار مؤسسي وقانوني موحد، بما يُنسّق الهياكل والممارسات في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. يضمن هذا التكامل حوكمة متماسكة ويخلق نظامًا فلسطينيًا موحدًا للأمن والعدالة.
- **آلية العدالة الانتقالية:** يجب أن توفر آليات العدالة الانتقالية وجبر الضرر للفلسطينيين سبل الانتصاف عن الأضرار التي لحقت بهم. يمكن أن تأتي التعويضات على شكل دفعات إجمالية أو أن تكون مرتبطة باحتياجات محددة، مثل إعادة بناء المساكن، ولكن من الأهمية بمكان أن يستعيد الأفراد المتضررون حقوقهم. لا ينبغي ربط آليات العدالة الانتقالية والتعويض بأي شكل من الأشكال بعمليات أو آليات أخرى تتعلق بوضع اللاجئين الفلسطينيين وحقوق العودة.



الرسم البياني رقم 4: الجدول الزمني لآليات الحوكمة الأمنية المؤقتة

4. تقييم آلية الحوكمة الأمنية المؤقتة لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

بناءً على المعايير الموضحة في القسم الثاني، قيّم مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن جدوى آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة المقترحة.

الشرعية: هل يُنظر إلى الجهة الحاكمة المقترحة على أنها شرعية من قبل الجمهور الفلسطيني؟

يرتكز مقترح مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على الشرعية بين الجمهور الفلسطيني والفصائل الفلسطينية بطريقتين رئيسيتين:

- القبول الفلسطيني والتمثيل الشامل: يعزز مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن الحوكمة الشاملة والملكية الفلسطينية من خلال لجنة غزة الفنية (TGC). يتناقض هذا النهج مع ما يُنظر إليه على أنه حلول مفروضة من الخارج، والتي تفتقر إلى الدعم من الجمهور الفلسطيني. كما يتناول ضعف الدعم لقيادة فتح الحالية (10%) وحماس (26%) بين الفلسطينيين في غزة⁴⁸.

- التوافق مع الرأي العام: تُظهر بيانات مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن لشهر مارس 2025، بالإضافة إلى بيانات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، أن الرأي العام يُشير بقوة إلى أن عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة يجب أن تكون مشروطة بإصلاحات جادة وتجديد ديمقراطي. ومن خلال ربط عودة السلطة الفلسطينية بعمليات ديمقراطية وبناء إجماع أوسع نطاقاً مدعومة من جهات فاعلة إقليمية، يتماشى مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن مع الرأي العام⁴⁹.

تضع الترتيبات المقترحة القيادة، والشمولية، والرأي العام الفلسطيني في صميم عملية انتقال الحوكمة من خلال الجمع بين السلطة المحلية، والدعم الدولي، وعودة حكومة فلسطينية موحدة مشروطة بالتحول الديمقراطي وبناء الإجماع الوطني.

العوامل المعرّقة: هل تم استبعاد الجهات الفاعلة الرئيسية من هذه الترتيبات، وبالتالي من المرجح أن تقوم بتقويضها؟

إن استبعاد الجهات الفاعلة المؤثرة من ترتيبات الحكم لما بعد الحرب يُهدد بمقاومة وزعزعة الاستقرار. يُخفف سيناريو مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن من هذا الخطر من خلال:

- عملية اختيار شاملة للجنة غزة الفنية: أحد الجوانب الرئيسية لمقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن هو آلية شاملة لتشكيل لجنة غزة الفنية. تحظى مقترحات مماثلة بالفعل بدعم الفصائل الفلسطينية. هذا يقلل من المعارضة المبكرة، ويخلق بدلاً من ذلك قبولاً من جميع الفصائل الفلسطينية.
- توفر البعثة الدولية لغزة الطمأنينة: ستخضع السلطة في غزة لدعم من البعثة الدولية لغزة (GIM). كما أن الطبيعة غير السياسية والتكنوقراطية للجنة غزة الفنية ستتيح للجهات الخارجية، مثل إسرائيل، سبباً لتجنب العمل كعامل معرقل، مع تمكينها لآليات التهذئة والتنسيق عبر البعثة الدولية لغزة.
- ربط عودة السلطة الفلسطينية بعملية الإصلاح: يُجنب المقترح عودة السلطة الفلسطينية المبكرة وإجراء انتخابات مبكرة مثيرة للجدل. من خلال ربط عودة السلطة الفلسطينية بعمليات الإصلاح وبناء الإجماع التدريجي، تُمنح الفصائل وقتاً للتكيف، مما يُثبط السلوك المعرقل ويدعم إعادة الانخراط التدريجي.

48 PCPSR - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024ب

49 PCPSR - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2024ب

يُخفف المقترح جزئيًا من خطر من خلال التركيز على الشمولية، وتقاسم السلطة على مراحل، والمشاركة الإقليمية. ومع ذلك، لا يوجد ضمان للقضاء التام على تهديدات عوامل العرقلة. وهنا، يكمن الخطر الرئيسي في رفض إسرائيل لوجود السلطة الفلسطينية في غزة وإقامة دولة فلسطينية. ومع ذلك، فإن هيكل لجنة غزة الفنية (TCG) لآليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) يمكن أن يوفر بعض الوقت لبناء الثقة والاستقرار، وللمجتمع الدولي للدعوة إلى عودة السلطة الفلسطينية.

القدرة: هل لدى الجهة أو التحالف المقترح القدرة على حكم غزة بفعالية والحفاظ على الأمن؟

يجب أن تُظهر آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) قابلية للعمل بشكل فوري وإمكانات طويلة الأجل لبناء حوكمة أمنية محلية. يتضمن مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن قدرة كافية للقيام بذلك من خلال ثلاثة جوانب رئيسية:

- نقاط القوة المشتركة: يجمع مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بين الشرعية المحلية للجنة غزة الفنية وقدراتها المتبقية، وفهمها للسياق، والقدرات والخبرة الفنية للبعثة الدولية لغزة.
- إشراك الهياكل الأمنية المحلية: يعتمد مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بشكل فريد على الهياكل المحلية الرسمية وغير الرسمية القائمة، مثل قوات الدفاع المدني، بدلاً من استبعاد الأفراد بناءً على انتمائهم الفصائي.
- إطار زمني لتدريب قوات الأمن المحلية: إن وجود البعثة الدولية لغزة (GIM)، إلى جانب الخبرة الفنية التي توفرها في مجالات متخصصة، مثل إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، يسد الفجوات الأولية في القدرات ويخلق إطارًا زمنيًا معقولاً لتدريب الأمن الفلسطيني.

يوازن المقترح بين الدعم الخارجي والملكية المحلية، مما يخلق مسارًا واقعيًا لاستعادة الحكم في غزة.

مسار الاستقرار طويل الأمد: هل يمهد هذا الترتيب الطريق لسلام مستدام؟

يساهم مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في إرساء أسس الاستقرار والسلام طويل الأمد. ويعزز آفاقًا واقعية لسلام مستدام في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة على نطاق أوسع من خلال:

- انتقال سياسي تدريجي ومسار نحو الدولة الفلسطينية: يأخذ المقترح في الاعتبار المشهد الأمني المجزأ في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تضمين تنوع الجهات الفاعلة في الحوكمة. يدعم هذا النهج الشامل الانتقال التدريجي إلى حكم ذاتي فلسطيني موحد وديمقراطي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.
 - إعادة الإعمار الشامل وإعادة بناء المؤسسات: إلى جانب البنية التحتية المادية، يركز المقترح على إعادة بناء المؤسسات الرئيسية، لا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، لضمان أن تكون الحوكمة قادرة ومسؤولة ومرنة.
 - تدابير الاستقرار: تعزز الخطة آليات خفض التصعيد مع إسرائيل، مما يساعد على تخفيف التوترات ودعم التخفيف من حدة النزاعات المستقبلية. كما تهدف إلى تمكين الوكالات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة من العمل بفعالية، وضمان وصول الخدمات الأساسية إلى المدنيين، ودعم السلطات الحاكمة، وتعزيز بيئة مستقرة مواتية للسلام. ويدعم ذلك أيضًا آلية مخصصة لإدارة الأسلحة كمقدمة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الكاملة.
- في حين أن المقترح يمكن أن يقدم مساهمة مهمة نحو السلام المستدام، فإن السلام يعتمد في النهاية ليس فقط على الاستقرار في غزة، ولكن أيضًا على عملية سياسية أوسع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، عملية تشمل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بما يتماشى مع التطلعات الفلسطينية.

الاستجابة للاحتياجات الأمنية: كيف يستجيب هذا الترتيب للاحتياجات الأمنية للسكان؟

يجب أن تُعالج آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) الاحتياجات الأمنية للسكان، ليس فقط من حيث السلامة الفردية، بل أيضًا من حيث الاستقرار المجتمعي الأوسع. يُلبى مقترح مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن كلا البعدين من خلال:

- الوصول الإنساني والمناطق المخصصة: تُعزز الخطة الوصول الآمن والمستدام للمساعدات الإنسانية، وإنشاء مناطق إنسانية مزودة بمراكز مُجهزة لإيواء النازحين قسرًا وتأمين احتياجاتهم الحيوية في مناطق مُحددة.
- دعم الهياكل الأمنية المحلية: من خلال دمج الجهات الفاعلة المحلية القائمة في إطار الحوكمة، يُمكن المقترح من توفير أمن محلي موثوق به. وهذا يعزز ثقة الفلسطينيين في مؤسساتهم والقدرة الوطنية على اتخاذ القرارات.
- آلية إعادة إعمار محايدة وغير مُسيّسة: يسعى المقترح إلى إنشاء آلية إعادة إعمار محايدة ومستقلة عن النزاع، تُتيح إعادة الإعمار في الوقت المناسب، وبصورة كافية، وشفافة، وتُلبي الاحتياجات الفلسطينية.

تُعالج الخطة كلاً من المخاوف الأمنية المباشرة والهيكليّة للسكان؛ ومع ذلك، فإن تلبية هذه الاحتياجات الأمنية بفعالية سيتطلب أيضًا تخصيص موارد كافية لتمويل آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs) التي اقترحها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، وتوظيف طواقمها، واستدامتها.

تحتاج الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عاجل إلى حلول مستدامة ومتكيفة ومتجذرة محلياً، لا تُلبّي الاحتياجات الإنسانية والأمنية العاجلة للسكان فحسب، بل تُمهّد أيضاً الطريق لوحدة سياسية طويلة الأمد واستقرار مؤسسي في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

نظراً للعواقب المدمرة لحرب غزة، ركّزت هذه الورقة على قطاع غزة. درس مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في هذه الورقة بشكل نقدي أربعة سيناريوهات مرتبطة بخطط الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للحكم المستقبلي في غزة، واقترح مجموعة متكاملة من آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة (ISGMs)، التي طُوّرت من خلال مشاورات مكثفة وبحوث ميدانية وتحليلات مقارنة. ستعالج آليات الحوكمة الأمنية المؤقتة التي حددها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن الاحتياجات الأمنية والحوكمة العاجلة على أرض الواقع، مع تعزيز الأهداف الأوسع نطاقاً لإعادة التوحيد، والشرعية المؤسسية، والسلام المستدام تدريجياً. بدلاً من فرض نموذج من أعلى إلى أسفل، يُؤكّد المقترح على نهج عملية وشاملة تُركّز على القدرات والملكية والمشاركة الفلسطينية في كل مرحلة. ويتصوّر عملية على مراحل: مرحلة تدخل أولية؛ فترة انتقالية بقيادة مشتركة من لجنة غزة الفنية (TGC) والبعثة الدولية لغزة (GIM)؛ وفي نهاية المطاف، عودة السلطة الفلسطينية بمؤسسات تم اصلاحها ولها شرعية ديمقراطية. وتصاحب كل مرحلة آليات حوكمة وأمن مُصممة خصيصاً لمواجهة التحديات التي تنشأ في هذا السياق.

ورغم تركيزها على غزة، فإن هذه الآليات للحوكمة الأمنية المؤقتة للحكومة والإدارة تدرج ضمن رؤية أوسع للسلام والاستقرار المُستدامين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مُركّزة على إعادة توحيد غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية تحت سلطة فلسطينية واحدة خاضعة للمساءلة تعمل وفقاً لمبادئ الحكم الرشيد. ومن المُتوقع أن تتم إعادة التوحيد هذه من خلال عملية إصلاح وتجديد شاملة تُعيد بناء شرعية المؤسسات الفلسطينية من الصفر. ويجب أن تتجذر هذه العملية في توافق وطني - يشمل الفصائل السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والجمهور الفلسطيني الأوسع. كما يجب أن تُصاحبها مشاركة دولية مُستدامة تهدف إلى مُعالجة الاحتلال الإسرائيلي وإنهائه في نهاية المطاف كشرط أساسي لتحقيق سلام دائم.

- أدينك، هينك (2019). "الحكومة الرشيدة: المفهوم والسياق". أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- أندريوبولوس، جورج، وجون كلينج (2019). "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والسعي نحو المساءلة". روتليدج.
- أنسورج، نادين، وإلينور غوردون (2020). "التعاون، التنازع والتعقيد في بناء السلام: إصلاح قطاع الأمن بعد الصراع". لندن: روتليدج.
- بشير، آلاء، ونهى شرفا (2024). "تأثير الحرب على الأطفال الضعيفين وعائلاتهم في غزة".
- برانكاتي، داون، وجاك إل. سنايدر (2013). "الوقت للقتل: تأثير توقيت الانتخابات على استقرار ما بعد الصراع". مجلة حل النزاعات، المجلد 57، العدد 5، ص. 822-853.
- بانكال، أليستير (2025). "قرار إسرائيل باحتلال غزة بالكامل قد يعني سنوات أخرى من القتال". سكاي نيوز. 2025. <https://news.sky.com/story/israelsdecision-tooccupy-all-of-gaza-could-mean-there-will-be-many-more-years-offighting-to-achieve-itsaims-if-it-ever-will-13362224>
- كارمولا، كاتيري (2010). "المتعاقدون الأمنيون في الحروب الجديدة". لندن: روتليدج.
- مركز إدارة السلامة العامة (2014). "الضباط لكل ألف وحقائق أخرى حول التوزيع".
- كورنويل، ألكسندر (2025). "حصري: مناقشات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول إدارة تقودها واشنطن لغزة". رويترز. <https://www.reuters.com/world/middle-east/usisraeldiscuss-possible-us-led-07-05-administration-gaza-sources-say-2025>
- مجلس أوروبا (2008). "استراتيجية الابتكار والحكومة الرشيدة على المستوى المحلي".
- DCAF - مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن (2017) «أداة توجيه تعاقدية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة». جنيف.
- (2016) «أداة توجيه تشريعي للدول لتنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة». جنيف.
- (2021) «تعزيز تنظيم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». جنيف.
- (2024) «ما نعرفه لا يُجدي نفعاً في مجال حوكمة قطاع الأمن في بيئات النزاع/ما بعد النزاع». جنيف.
- الكحلوت، غسان، محرر. (2024) دورة غزة من الدمار وإعادة الإعمار. شام: سبرينغر.
- إريكسون، جاكوب، وأحمد خليل (2019) محزون. العراق بعد داعش: تحديات التعافي بعد الحرب. تشام: سبرينغر.
- فايان، إيمانويل، لازار بيرمان، نوريت يوحنا، وياكوب ماجد (2025) «إسرائيل توافق على غزو غزة، والسيطرة على الأراضي». تايمز أوف إسرائيل. <https://www.timesofisrael.com/israel-okays-expanding-gaza-op-as-idf-chief-saidto-warn-we-could-lose-the-hostages>

- فيرشو، بامينا، جوليان فونك، وروجر ماك جينتي (2025) «بعد انتهاء الحرب: نماذج المساعدة وتفضيلات ما بعد الصراع». التنمية العالمية 189: 106916.
- فلوريس، توماس إدوارد، وعرفان نور الدين (2012) «تأثير الانتخابات على السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع». مجلة السياسة، 74، العدد 2: 558-570.
- جينتي، روجر ماك. السلام اليومي - كيف يمكن للناس العاديين تعطيل الصراع العنيف (2021) أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- هارتزل، كارولين أ.، وماثيو هودي (2007) صناعة السلام. مطبعة جامعة ولاية بنسلفانيا.
- (2019) «تقاسم السلطة وسيادة القانون في أعقاب الحرب الأهلية». مجلة الدراسات الدولية الفصلية، المجلد 63، العدد 3: 641-653.
- هوجلاند، كريستين، وأنا ك. جارستاد، وميمي سودريغ كوفاكس (2009) «مأزق الانتخابات في المجتمعات التي مزقتها الحرب». مجلة الديمقراطية، المجلد 16، العدد 1: 530-57.
- محكمة العدل الدولية (2024) ملخص الرأي الاستشاري الصادر في 19 يوليو/تموز 2024.
- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2023) «مركزية الحماية في العمل الإنساني»، 2023.
- التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (2024) (IPC) «قطاع غزة: حالة انعدام أمن غذائي حاد». <https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/detailsmap/en/c/1157985/?iso3=PSE>
- نقابة الأخبار اليهودية (2025) «نتنياهو يُخبر JNS: من الحماية الاعتقاد بأن الدولة الفلسطينية ستُحقق السلام». <https://www.jns.org/you-cannot-build-peace-and-securityon-lies-netanyahu-tells-jns-policy-summit>
- كابلان، أوليفر (2017) مقاومة الحرب: كيف تحمي المجتمعات نفسها. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
- كيرك، توم، نعومي بيندل، وأبراهام دينغ أكوي (2025) «الحماية الذاتية للمجتمع، والسلطة العامة، وسلامة الغرباء في بور ولير، جنوب السودان». السياسة العالمية 16، العدد 1: 86-97.
- مكاببي، جيمس (2013) «تحليل لتوظيف موظفي إدارة الشرطة: كم عدد الضباط الذين تحتاجهم حقًا؟».
- مكاندلس، إيرين. (2021) «التطورات الحاسمة في العلاقة بين بناء السلام والتنمية: الأزمات والتعقيد، والتأزر، والتحول». مجلة بناء السلام والتنمية 16، العدد 2: 131-147.
- ميلتون، سانسوم، غسان الكحلوت، وسابا عطا الله (2024) «تقلص مساحة إعادة الإعمار في قطاع غزة: إعادة البناء بعد حربي 2021 و2022». الصراع والأمن والتنمية 24، العدد 1: 49-78.
- موجا، روبرت (2013) عمليات الاستقرار والأمن والتنمية. لندن: روتليدج.

مصطفى، تهناني (2015) «سد الطريق أمام الربيع الفلسطيني: إصلاح قطاع الأمن والقمع المتجذر». مجلة التدخل وبناء الدولة 9، العدد 2: 212-230.

موتانجادورا-يسوا (2024) «إصلاح قطاع الأمن». في دليل روتليدج لبناء السلام، 261-273. لندن: روتليدج. نيومان، إدوارد، رولاند باريس، وأوليفر ب. ريتشموند (٢٠١٠). وجهات نظر جديدة حول بناء السلام الليبرالي. نيويورك: جامعة الأمم المتحدة. سيتي برس.

نسبية، لانا (2024). «هناك حاجة لبعثة دولية مؤقتة في غزة». فاينانشال تايمز. <https://www.ft.com/content/4350-a287190b25e45159-cfef2157-a476>

أوتشا (2025). لمحة عامة عن الأثر المبلغ عنه - قطاع غزة (25 مارس 2025). <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-25-march-2025>

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2019) «توصية لجنة المساعدة الإنمائية بشأن العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - OECD/LEGAL/5019».

باريس، رولاند (2004) «في نهاية الحرب». مطبعة جامعة كامبريدج، 2004.

PCPSR - المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2024أ) «استطلاع الرأي العام رقم (92)»، 2024.

———— (2024ب) «استطلاع الرأي العام رقم (93)».

بساليدياكيس، دافني، وميشيل نيكولز (2025) «خطة مجموعة المساعدة المدعومة من الولايات المتحدة لبدء العمل في غزة بنهاية مايو في ظل انتقادات شديدة». رويترز. <https://www.reuters.com/world/middle-east/us-backed-aid-group-start-work-gaza-by-end-may-2025/>

زاورلاند، يوهانس، إيمان رضوان، ومحمد عودة (2025). مقدمو خدمات الأمن والعدالة في غزة بعد الحرب: التحولات المؤسسية والجهات الفاعلة الناشئة. جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

شنايل، ألبريشت، وهانز-جورج إيرهارت (2005). «مجتمعات ما بعد الصراع والجيش: توصيات لإصلاح قطاع الأمن». في كتاب «إصلاح قطاع الأمن وبناء السلام بعد الصراع»، تحرير ألبريشت شنايل وهانز-جورج إيرهارت. طوكيو: مطبعة جامعة الأمم المتحدة.

جمهورية مصر العربية - وزارة الخارجية (2025). «الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار والتنمية في غزة». القاهرة.

جمهورية مصر العربية - الرئاسة (2025). «بيان القاهرة الصادر عن القمة العربية الاستثنائية (قمة فلسطين)». <https://www.presidency.eg/en/news/532025/أخبار-رئاسية>

تايمز أوف إسرائيل (2025) «نتنياهو يؤكد أن حماس والسلطة الفلسطينية لن تحكما غزة بعد الحرب». https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/netanyahu-reiterates-neither-hamas-nor-palestinian-authority-will-rule-gaza-after-the-war/

توفت، مونيكا دافي (2009) تأمين السلام: التسوية الدائمة للحروب الأهلية. برينستون: مطبعة جامعة برينستون.

فيرونيز، غيدو، بلال حمامرة، فايز محاميد، دانا بدير، وفيديريكا كافازوني. «العنف المتقاطع ضد المرأة في غزة في خضم الإبادة الجماعية». المنتدى الدولي لدراسات المرأة 110: 103081.

اليونيسف (2018) «تدقيق السلامة: دليل إرشادي».

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (2025) «أضرار البنية التحتية في غزة». <https://unitar.org/about/newsstories/press/66percent-total-structures-gaza-strip-have-sustained-damageunosats-analysis-reveals>

الأمم المتحدة (2025) «سكان غزة يواجهون أزمة جوع مع اقتراب حصار المساعدات من شهرين». <https://news.1162666/04/un.org/en/story/2025>

مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2024) تقرير محدث - تقرير محدث كل ستة أشهر عن حالة حقوق الإنسان في غزة.

الأونروا (2025) «أين نعمل». <https://www.unrwa.org/where-we-work/gaza-strip>

——— (2025ب) «تقرير الأونروا عن الوضع رقم 166 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية». <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-166-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem>

——— (2025ج) «تقرير الأونروا عن الوضع رقم 168 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية». <https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-168-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem>

ويلسون، جيريمي م.، وكليفورد أ. غراميتش (2024) «إعادة صياغة تحدي التوظيف في الشرطة: نهج نظامي لتخطيط القوى العاملة وإدارة متطلبات العمل». الشرطة: مجلة السياسات والممارسات 18.

برنامج الغذاء العالمي (2025) «برنامج الغذاء العالمي ينفذ من مخزونه الغذائي في غزة مع استمرار إغلاق المعابر الحدودية». <https://www.wfp.org/news/wfp-runs-out-food-stocksgaza-border-crossings-remain-closed>



Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva Switzerland

مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن مكتب رام الله
شارع السهل 3
رام الله التحتا، رام الله
فلسطين

info@dcaf.ch
+41 (0)22 730 94 00
www.dcaf.ch





Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva Switzerland

DCAF Ramallah Office
Al-Sahel St. 3
Old City, Ramallah
Palestine

info@dcaf.ch
+41 (0)22 730 94 00

www.dcaf.ch

